الأمم المتحدة

A/S-25/PV.1

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١**
الأربعاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ٩/٠٥
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد فنلندا للدورة

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): أدعو الممثلين الآن إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

تأبين جلالة الملك بيرندرا بير بيكرام شاه دف وجلالة الملك ديبندرا بير بيكرام شاه دف، ملكي مملكة نيبال.

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): ستقوم الجمعية العامة بتأبين جلالة الملك بيرندرا بير بيكرام شاه دف وجلالة الملك ديبندرا بير بيكرام شاه دف، ملكي مملكة نيبال.

أود، باسم الجمعية العامة، أن أبعث بتعازينا القلبية إلى نيبال، حكومة وشعبا وإلى الأسرة الثكلى. وأدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة إجلالا لذكرى الملكين المرحومين.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/S-25/4)

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): أود الآن، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-25/4، التي تتضمن رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-40002 (A)
0140002

العامة من الأمين العام يبلغ فيها الجمعية بأن ١٨ دولة من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا للمادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

وثائق تفويض الممثلين للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة

تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تُعين، في بداية كل دورة، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة بناء على اقتراح الرئيس.

ووفقا للسوابق، وكما أوصت لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة، فإن لجنة وثائق التفويض التابعة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين ينبغي أن يكون تشكيل الأعضاء فيها نفس الأعضاء في الدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أي تتألف من الاتحاد الروسي، إكوادور، أيرلندا، تايلند، جزر البهاما، الصين، غابون، موريشيوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن لجنة وثائق التفويض مشكلة وفقا لذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): في هذا الخصوص، أود أن استرعي انتباه أعضاء الجمعية إلى مذكرة شفوية من الأمين العام مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ذكر فيها أن وثائق التفويض ينبغي أن تصدر لكل ممثلي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للجمعية العامة. وأود أن أحث الأعضاء على تقديم وثائق تفويض الممثلين إلى الأمين العام بأسرع وقت ممكن.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): لجنة المستوطنات البشرية، العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين، توصي بأن تُعقد الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون تحت رئاسة رئيس الدورة العادية الخامسة والخمسين، السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا.

وأعتبر أن الجمعية ترغب في انتخاب السيد هولكيري رئيسا للجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): أعبر عن خالص تهنئتي للسيد هاري هولكيري وأدعوه إلى تولي الرئاسة.

أطلب من رئيس المراسم اصطحاب الرئيس إلى المنصة.

تولى السيد هولكيري الرئاسة.

خطاب السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة بدورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بكم جميعا إلى الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد كيمو ساسي، وزير التجارة الخارجية لجمهورية فنلندا، لرئاسته افتتاح هذا الاجتماع، قبل انتخابي لهذا المنصب. وأنا ممتن وأتشرف للغاية لانتخابي الإجماعي. وأتعهد بتوجيه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

إننا نعيش في عالم حضري، وقد نقول إننا في بداية ألفية حضرية. منذ أقل من عام، اجتمع زعماء العالم هنا، في هذه القاعة نفسها، في مؤتمر قمة الألفية وأعربوا عن التزامهم الثابت بتحقيق تحسين كبير في معيشة ١٠٠ مليون فرد على الأقل يسكنون أحياء الفقراء في المدن بحلول عام ٢٠٢٠. وعقدوا العزم أيضا على إنقاص عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. فالأحياء الفقيرة والفقر يسيران جنبا لجنب. ولذلك، بينما نعمل من أجل إسكان حضري أفضل، نعمل من أجل خفض الفقر.

ومنذ خمس سنوات، في اسطنبول، في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، اجتمع المجتمع العالمي وتداول بشأن كيفية التصدي للمطالب المادية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعالم المتجه إلى الحضرية بسرعة. والحكمة الجماعية لذلك المؤتمر تشكل خطة للموئل، نداء عالميا للعمل على كل المستويات لتحسين ظروف ونوعية الحياة في مدن العالم، البلدات والقرى.

إن جوهر خطة الموئل هو ضمان توفير المسكن اللائق للجميع، وجعل المستوطنات البشرية أكثر أمنا، وأكثر صحة، وأكثر مرضاة للعيش فيها، وأكثر كفاية وإنتاجية. وخطة الموئل تولي أيضا اهتماما بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما طريقين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولتحفيز التنمية المستدامة ورفاه الشعب.

لقد قررت الجمعية في قرارها ١٩٠/٥٢ عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز لتنفيذ خطة الموئل. فما الذي أنجزناه في السنوات الخمس منذ اسطنبول على الصعيد المحلي، والإقليمي والدولي؟ وما الذي يتعين القيام به في المستقبل؟

في الأشهر الماضية، خلال المرحلة التحضيرية لهذه الدورة، ظهرت أفكار هامة ومجددة كثيرة عن طريق العملية التحضيرية الإقليمية. وهذه الدورة الاستثنائية ابتكارية في بنيتها. فللمرة الأولى، لدينا لجنة مواضيعية لتشاطر الخبرات من مختلف أركان العالم وليتعلم كل من الآخر. وفي برنامج تلك اللجنة، ستتاح لنا الفرصة للاستماع إلى أمثلة لتنفيذ مسائل وجوانب هامة كثيرة تتصل بالمأوى، والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، والإدارة البيئية، والحكم، والاستراتيجيات الفعالة لتنمية المدن وتمويل التنمية الحضرية.

وفي تنمية المستوطنات البشرية، الحكم المحلي، والمجتمع المدني، ونقابات العمال، والهيئات الأكاديمية، ومختلف طوائف المجتمع والبرلمانيون شركاء هامون للحكومات والمجتمع الدولي – وأشير هنا إلى شركاء خطة الموئل. ويسرني أن أقول إن كثيرين من أولئك الشركاء يشاركون في هذه الدورة الاستثنائية: وأعتقد أن الناس والشراكات تمثل مصدرا هاما لتنفيذ خطة الموئل.

بعد هذه الكلمات الاستهلالية أود الآن أن أعطي الكلمة لأمين عام الأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان.

بيان الأمين العام

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، لم يكن حدثا منعزلا. لقد كان جزءا لا يتجزأ من سلسلة مؤتمرات بارزة عقدتها الأمم المتحدة خلال التسعينيات. ومع أن كل مؤتمر كان له موضوعه المحدد، فإنها كانت جميعا مرتبطة كل بالآخر وكلها لتحقيق هدف أسمى: إتاحة الفرصة للرجال، والنساء والأطفال في المدن والقرى حول العالم ليتشاطروا ثروات وفرص عصرنا الحاضر.

يمر العالم الآن في خضم تحول تاريخي وجوهري، ليس فقط في كيفية معيشة البشر بل في مكان سكنهم. وغالبية البشر في العالم الآن هم من سكان المدن. ومن المتوقع أن يستمر الازدياد السريع في المناطق الحضرية والذي تتم غالبيته في الدول النامية. كانت المدن دائما مفترق طرق للبشر والأفكار، وينابيع عظيمة للثقافة والتجديد. والمناطق الحضرية اليوم هي القوى المحركة الرئيسية للتنمية والعولمة.

غير أنه مع التحول نحو المدن يتوقع أن تزداد أوجه الإجحاف في المجتمع وأمراضه أكثر في المناطق الحضرية. إذ أن ثلثي المدن في العالم النامي لا تملك وسائل معالجة المياه العادمة. ويتم التخلص من ٧٥ في المائة من الفضلات الصلبة في الدول ذات الاقتصاد الانتقالي في أماكن طرح مكشوفة. ونرى في كل مكان تباينا تاما: أحياء الفقراء الترابية وناطحات السحاب المضيئة جنبا إلى جنب في مناطق حضرية غير منظمة، واستهلاكا واضحا جنبا إلى جنب مع أهرامات كبيرة من النفايات تهدد البيئة وصحة الإنسان، واتساع الهوة بين كلفة السكن وتوفره وبين كلفة السكن والرواتب المتوفرة في أسواق العمالة.

وعلينا في نفس الوقت ألا ننسى متطلبات المستوطنات والمجتمعات الريفية. وعلى أية حال، إن الفشل في التنمية الريفية السابق كان السبب في ازدياد معدل التحضر السريع في الدول النامية. ومن بين الـ ١,٢ بليون فقير في العالم يعيش ثلاثة أرباعهم في المناطق الريفية. وإذا أرادت الإنسانية أن تحقق مستقبلا مستداما فإن علينا أن نرفع من مستوى حياة الفقراء في كل مكان.

لقد كان مؤتمر استنبول محاولة لإظهار أن المدن يمكن أن تكون قوة إيجابية في تخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق التوجيه المناسب. وخمس سنوات على طريق تحقيق جدول أعمال الموئل تبرز بعض النقاط:

أول هذه النقاط هي أهمية الشراكة. أنشأت ثلثي مدن العالم شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات الخمس الماضية. لقد تبنت أغلب الدول سياسات للإسكان وغيره لتعكس مبادئ متفق عليها دوليا. إن مثل هذه الخطوات ليست من عمل الحكومات فقط. لقد قدمت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية وغيرها من مجموعات المجتمع المدني مساهمات هائلة. فقد نشرت الكلمة وعملت على تعبئة الشعب من أجل التغيير.

والنقطة الثانية هي الحكم الحضري. وهذا شرط أساسي لإدارة اقتصادية ناجعة. والمجتمع السليم هو الذي يوفر الفرصة لجميع أفراده للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. لذلك فإن الحكم الحضري الجيد يعني ديمقراطية أكبر وتقوية للسلطات المحلية. وعلينا بشكل خاص تدعيم دور المرأة والتأكيد على قيام جميع صناع القرار من الذكور والإناث بمعالجة القضايا التي تؤثر على المرأة، وهن البطلات المجهولات في المناطق الحضرية الفقيرة.

والقضية الثالثة المهمة التي تواجه مئات الملايين من الأسر الحضرية هي الافتقار إلى ملكية آمنة. ويمتلك بعض الناس في بعض الحالات المنازل غير أنهم يفتقرون إلى سندات ملكية لتلك المنازل، ويعيشون في خوف من الإخلاء القسري الاعتباطي. والبعض الآخر يمارس نشاطات تجارية

غير أنهم يفتقرون إلى رخص التشغيل. ويؤدي غياب الحماية والدعم القانوني إلى اتساع القطاع غير الرسمي مما يسمح للبشر بتوفير الطعام غير أنه يحد من قدرة البشر على تعبئة رأس المال واجتذاب الاستثمارات لتوفير المياه وغيرها من الخدمات الأساسية. وعلينا أن نقلل من عدم الشعور بالطمأنينة ونبني الهياكل القانونية الأساسية وغيرها والتي تعتمد عليها المجتمعات المستقرة. والعمل في هذا المجال يمكن أن يخلق ثروة كبيرة ويوفر طريقا رئيسيا بعيدا عن الفقر.

وتواجه مدن العالم سلسلة طويلة من التحديات المشتركة التي تعني أنه بإمكان الشعوب الفقيرة والغنية إيجاد أرضية مشتركة. غير أنه لن يتم تحقيق التقدم بدون قيادة. وهنا يأتي دوركم: أنتم، الوزراء ورؤساء البلديات المسؤولين عن سياسة المدن، وأنتم الذين تمثلون المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية وغير ذلك من قادة المجتمعات المدنية. أنتم جميعا وبأسلوبكم الخاص، القادة الذين عليكم أن تتعاملوا مع سكان الأحياء الفقيرة وأحياء الأقليات وسكان بيوت الصفيح والمستوطنات غير الشرعية.

إن المأوى جانب غالبا ما يكون مهملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن تحدياتنا في هذه الدورة الخاصة هي خلق قوة دافعة دائمة للعمل على قضايا الإسكان. وإذا قامت هذه الدورة بأداء عملها بشكل جيد فسوف توافقون على الإجراءات اللازمة ليس لتنفيذ برنامج عمل الموئل فقط بل إعلان الألفية أيضا الذي تعهد فيه قادة العالم بتحقيق تقدم هام في حياة ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة على الأقل في عام ٢٠٢٠. ولديكم الفرصة للمساهمة في مؤتمر القمة للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في العام القادم.

لقد دخل العالم الألفية الحضرية. دعونا نرتقي إلى مستوى تحدياتها العديدة. أتمنى لكم دورة جيدة ومنتجة.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملَين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/S-25/2)

أعطي الكلمة لرئيس اللجنة التحضيرية للدورة الخاصة ٢٥ للجمعية العامة، السيد جيرمان غارسيا دوران من كولومبيا.

السيد غارسيا دوران (كولومبيا) رئيس اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة (تكلم بالاسبانية): يشرفني أيما شرف ويسعدني أيما سعادة أن أقدم للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة تقرير لجنة المستوطنات البشرية بوصفها لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للاستعراض العام وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول المستوطنات البشرية (الموئل الثاني) كما ورد في الوثيقة A/S-25/2.

توفر هذه الدورة الاستثنائية لنا الفرصة لمراجعة وتقييم التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ برنامج الموئل وتحديد الأعمال الإضافية لتوجيه الحكومات وغيرها من العناصر الفاعلة بهدف تحويل الوعود إلى عمل. وهذه حقا مسؤولية هائلة وتاريخية، نشترك في تحملها جميعا.

لقد ظلت لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية تعمل جاهدة لضمان أن تسهم الدورة إسهاما حقيقيا في الدفع قدما بجدول أعمال الموئل. وبدأت اللجنة التحضيرية عملها في أيار/مايو ١٩٩٩، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٥٣. وعقدت اللجنة دورة تنظيمية في أيار/مايو ١٩٩٩، خلال الدورة السابعة عشرة للجنة. وانتُخب

أعضاء المكتب واللجنة التحضيرية الحاليون لمدة شملت الفترة التحضيرية بأكملها.

وعلى المستوى الوطني، تم تشجيع الحكومات على تكوين لجان وطنية للإسكان بغية تنسيق عملية إعداد التقارير الوطنية. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن ٩٦ تقريرا وطنيا تم تلقيها تشير إلى إحراز تقدم كبير نحو الوفاء بالالتزامات. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل الفعال في كل المجالات.

وعقدت الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية في نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٠ ونظرت في المواضيع التالية: نطاق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة؛ وعمليات الإعداد المحلية والوطنية والإقليمية، ودور السلطات المحلية والشركاء الآخرين ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة في عملية الاستعراض والتقييم؛ وإعداد مشروع إعلان. وفي ختام تلك الدورة، طُلِب من الأمانة العامة إعداد صياغة أولية للإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة.

وعلى الصعيد الإقليمي، نظمت لجنة الموئل واللجان الاقتصادية الإقليمية معا خمسة اجتماعات إقليمية في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. واعتمدت أربعة من تلك الاجتماعات الإقليمية إعلانات، بينما اختتم أحدها بوضع استراتيجية لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

وعقدت منظومة الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق تنفيذ جدول أعمال الموئل. وللتشاور مع الدول الأعضاء، نظمت الأمانة العامة اجتماعا لفريق خبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بإسهام مالي من حكومة السويد ودعم من مدينة فاستيراس، بالسويد. ودُعيت إلى الاجتماع كل الدول الأعضاء في لجنة المستوطنات البشرية، وكذلك الروابط الدولية ذات الصلة، والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وعُقد اجتماع للشركاء بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠١، قبل الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية، واعتمد حوالي ٣٠٠ شريك جديد لدى الدورة الاستثنائية خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

وتم النظر في مشروع الإعلان المتعلق بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية خلال الدورة المواضيعية الثانية للجنة التحضيرية. واعتمدت معظم الفقرات بتوافق الآراء؛ فيما عدا الفقرات ٨ و ٢٤ و ٣٣ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٩، التي وضعت كليا أو جزئيا بين قوسين معقوفين. وفي أعقاب المشاورات الرسمية التي أجريت هذا الأسبوع، انخفض عدد الفقرات الموضوعة بين قوسين معقوفين إلى خمس، وأحرز تقدم هائل حول الاتفاق بشأنها.

ولذا ينبغي لنا أن نواصل مداولاتنا في اللجنة الجامعة خلال هذه الدورة الاستثنائية للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه المسائل، التي تقتضي إرادة سياسية حقيقية واتخاذ قرارات سياسية مسؤولة بروح من الشراكة والتعاون – كروح اسطنبول. وإني آمل مخلصا أن يسهم جميع من يحضرون هذه الدورة الاستثنائية إسهاما كبيرا وجوهريا في هذه العملية.

واستعرضت الدورة الثانية للجنة التحضيرية أيضا مشروع تقرير المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل. والنسخة المنقحة لهذا التقرير عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل، الوارد في الوثيقتين A/S-25/3 و A/S-25/3/Add.1 معروض على الجمعية. وهذا التقرير الواسع يأخذ في الاعتبار على نحو كامل التعليقات التي أدلت بها الوفود خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية

ويلخص التقارير الوطنية التي تلقاها المركز. وبالتالي فإن التقرير يمثل الوثيقة الرئيسية للدورة الاستثنائية.

وأسفرت المناقشات المكثفة عن اتخاذ قرار خلال الدور الاستثنائية الثانية للجنة التحضيرية فيما يتعلق بإنشاء لجنة مواضيعية. وتمثل هذه اللجنة ابتكارا في الأمم المتحدة وبالتالي تمت الموافقة عليها في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٤٦ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١.

كما اعتمدت اللجنة التحضيرية أربعة مقررات: بشأن الترتيبات المتعلقة باعتماد شركاء جدول أعمال الموئل لدى الدورة الاستثنائية؛ ومزيد من الترتيبات المتعلقة باعتماد شركاء جدول أعمال الموئل لدى الدورة الاستثنائية؛ والعملية التحضيرية للجنة المواضيعية؛ وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من أن العملية التحضيرية كانت صعبة أحيانا، فإنها كانت شفافة وموسعة، أتاحت مشاركة جميع الدول الأعضاء والمراقبين وكذلك منظمات منظومة الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وختاما، أود أن أنوه مع الشكر بالعمل الشاق والإسهامات التي قدمها الزملاء في هيئة المكتب وأمانة الموئل. لقد قدموا تضحيات كبيرة خلال فترة المفاوضات. لقد بذل هؤلاء جهدا جماعيا حقيقيا، وإنني على اقتناع بأنهم سيستمرون في عملهم الممتاز في اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة على بيانه. والجمعية العامة ممتنة له ولكل من شاركوا في العملية التحضيرية على ما قاموا به من جهد من أجل أن تبدأ هذه الدورة الاستثنائية بداية طيبة.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الدورة

مشروع المقرر الثاني (A/S-25/2، الفقرة ٦٢)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الأعضاء للنظر في مشروع المقرر الثاني الذي أوصت به لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين، والوارد في الفقرة ٦٢ من تقريرها المتضمن في الوثيقة A/S-25/2.

مشروع المقرر الثاني وعنوانه ''الترتيبات التنظيمية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع المقرر الثاني؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها بشأن توصية لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، ستطبق الترتيبات التالية بالنسبة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين.

سيكون نواب رئيس الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين هم أنفسهم نواب الرئيس للدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ونواب الرئيس للدورة العادية الخامسة والخمسين هم ممثلو الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، أوزبكستان، بوتان، بوركينا فاسو، بيلاروس، تركيا، تونس، جزر القمر، السلفادور، سورينام، الصين، غابون، غينيا، فرنسا، الكويت، ملديف، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية تقرر انتخاب تلك الدول بالتزكية نوابا لرئيس الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنسبة لرؤساء اللجان الرئيسية الست للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين، فإن رؤساء اللجان الرئيسية للدورة العادية الخامسة والخمسين سيعملون بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية.

ورؤساء اللجان الرئيسية للدورة العادية الخامسة والخمسين هم: اللجنة الأولى، السيد يو ميا ثان، ممثل ميانمار؛ لجنة الشؤون السياسية الخاصة وتصفية الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد ماتيا مالومبا سيماكولا كيوانوكا، ممثل أوغندا، اللجنة الثانية، السيد أليكساندرو نيكوليسكو، ممثل رومانيا؛ اللجنة الثالثة، السيدة إيفون غيتنز - جوزيف، ممثل ترينيداد وتوباغو؛ اللجنة الخامسة، السيد غيرت روزنتال، ممثل غواتيمالا؛ اللجنة السادسة، السيد ماورو بوليتي، ممثل إيطاليا.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية تقرر أن تنتخب بالتزكية أولئك الممثلين رؤساء للجان الرئيسية في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق باللجنة الأولى، وفي غياب رئيسها، فقد عين السيد عبد القادر مسدوه، ممثل الجزائر، نائب رئيس اللجنة الأولى، للقيام بعمل رئيس هذه اللجنة خلال الدورة الاستثنائية.

وفيما يتعلق بلجنة الشؤون السياسية الخاصة وتصفية الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وفي غياب رئيسها، فقد عُين السيد باتريك ألبرت لويس، ممثل أنتيغوا وبربودا، نائب رئيس لجنة الشؤون السياسية الخاصة وتصفية الاستعمار (اللجنة الرابعة)، للقيام بعمل رئيس تلك اللجنة خلال الدورة الاستثنائية.

وفيما يتعلق باللجنة السادسة، وفي غياب رئيسها، عُين السيد مارشيلو فاسكيز، ممثل إكوادور، نائب رئيس اللجنة السادسة، للقيام بعمل رئيس تلك اللجنة خلال الدورة الاستثنائية.

وباعتماد توصيات لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية، تكون الجمعية قد أنشأت لجنة جامعة مخصصة، ستعمل بوصفها لجنة جامعة مخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين.

ووفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها، سيكون رئيس اللجنة الجامعة المخصصة عضوا كامل العضوية في اللجنة العامة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين.

وفيما يتعلق بانتخاب رئيس اللجنة الجامعة المخصصة، توصي اللجنة التحضيرية بأن يعمل رئيسها، السيد جيرمان غارسيا دوران، ممثل كولومبيا، بنفس الصفة في اللجنة الجامعة المخصصة.

أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين في أن تنتخب السيد جيرمان غارسيا دوران بالتزكية رئيسا للجنة الجامعة المخصصة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة وبالأصالة عن نفسي، أهنئ السيد جيرمان غارسيا دوران،

متمنيا له التوفيق في المسؤوليات الهامة والجسيمة التي أُلقيت على عاتقه بوصفه رئيسا للجنة الجامعة المخصصة.

وباعتماد توصيات لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية، تكون الجمعية العامة قد أنشأت لجنة مواضيعية، ستعمل بوصفها اللجنة المواضيعية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين.

ووفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها، سيكون رئيس اللجنة المواضيعية عضوا كامل العضوية في اللجنة العامة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين.

فيما يتعلق بانتخاب رئيس اللجنة المواضيعية، أود أن أبلغ الأعضاء بأن السيد صلاح الدين بلعيد، ممثل تونس، قد رُشح لرئاسة اللجنة المواضيعية.

أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيد صلاح الدين بلعيد رئيسا للجنة المواضيعية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة وبالأصالة عن نفسي، أهنئ السيد صلاح الدين بلعيد، متمنيا له التوفيق في المسؤوليات الهامة التي اضطلع بها لتوه بوصفه رئيسا للجنة المواضيعية.

وبذلك تكون اللجنة العامة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة قد أنشئت بالكامل.

ننتقل الآن إلى المسائل المتعلقة بمشاركة المتكلمين من غير ممثلي الدول الأعضاء في أعمال الدورة الاستثنائية.

استنادا إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها، يجوز للمراقبين الإدلاء ببيانات في المناقشة في الجلسات العامة. ويجوز للمنظمات والكيانات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها أن تشارك في الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين بصفة مراقب. ويجوز للدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك في أعمال الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين بصفة مراقب.

ويجوز للدول المنتسبة التالية الأعضاء في اللجان الإقليمية المشاركة في الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين بصفة مراقب: أروبا، أنغيلا، بورتوريكو، جزر الأنتيل الهولندية، جزر بولينيزيا الفرنسية، جزر فرجن البريطانية، جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، جزر كوك، ساموا الأمريكية، غوام، كاليدونيا الجديدة، كمنولث جزر ماريانا الشمالية، مونتسيرات، نيوي.

وفقا للائحة الداخلية للجمعية العامة، يجوز لكيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، التي لديها خبرة محددة في موضوع الدورة الاستثنائية، أن تدلي ببيانات في المناقشة في الجلسات العامة، شريطة أن تكون ممثلة على أرفع مستوى. ويحق لممثلي منظومة الأمم المتحدة أيضا أن يدلوا ببيانات في اللجنة الجامعة المخصصة وفي اللجنة الموضوعية.

ووفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، يحق لممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين في جدول أعمال الموئل أن يدلوا ببيانات في اللجنة الجامعة المخصصة وفي اللجنة الموضوعية. ونظرا للوقت المتاح، يمكن لعدد محدود من ممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين في جدول أعمال الموئل الإدلاء ببيانات في المناقشة في الجلسات العامة. وفي هذا الصدد، طُلب من رئيس الجمعية العامة أن يقدم قائمة بشركاء مختارين لجدول أعمال الموئل إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها وضمان أن يتم الاختيار على أساس من المساواة والشفافية، مع أخذ التمثيل الجغرافي وتنوع شركاء جدول أعمال الموئل في الاعتبار. وفي هذا الصدد، أذكر

الأعضاء برسالتي المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الممثلين الدائمين.

وإنني إذ آخذ في الحسبان المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة أود الآن أن أقترح على الجمعية الشركاء الأحد عشر التاليين المختارين لجدول أعمال الموئل: المركز الأفريقي للتمكين، ومنظمة الجنسين والدعوة، واتحاد البرلمانيين العالمي للموئل، والمنظمات الشعبية المتآخية في العمل، والائتلاف الدولي للموئل، والمحفل الدولي للموئل، والاتحاد الدولي للنقابات العمالية الحرة، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية، وجمعية تشجيع مراكز الموارد المحلية/شبكة المرأة والمأوى في آسيا، وشبكة المرأة والمأوى في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والاتحاد العالمي للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية، وجمعية الشباب من أجل الموئل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على أن يدلي ممثلون لهؤلاء الشركاء المختارين الأحد عشر في جدول أعمال الموئل ببيانات في المناقشة بالجلسات العامة للدورة الاستثنائية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبذلك أضيفت المنظمات الإحدى عشرة إلى قائمة المتكلمين وستقتصر مدة بياناتها على خمس دقائق.

إن الجمعية العامة إذ اعتمدت توصيات لجنة المستوطنات البشرية التي تعمل بوصفها لجنة تحضيرية، قررت أن تخصص الفترتين الأخيرتين للكلام في كل جلسة عامة، باستثناء الجلستين الأولى والأخيرة، للمشاركين من غير الدول الأعضاء والكرسي الرسولي وسويسرا وفلسطين، شريطة أن يتم الإدلاء بها على أرفع مستوى. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى الرسالة التي وجهتها إلى الممثلين الدائمين ومع الأخذ في الاعتبار المعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة، اقترح على الأعضاء تخصيص الأوقات الثمانية هذه للمتكلمين التاليين. للجلسة العامة بعد ظهر اليوم، أقترح المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ورئيس الاتحاد العالمي للمدن والسلطات المحلية. وبالنسبة للجلسة العامة التي ستعقد صباح الخميس، ٧ حزيران/يونيه فإن المتكلمين المقترحين هما رئيس المحفل الدولي للموئل ورئيس الاتحاد البرلماني العالمي للموئل. وبالنسبة للجلسة العامة بعد ظهر الخميس، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية. وأخيرا، اقترح للجلسة العامة التي ستعقد صباح الجمعة، ٨ حزيران/يونيه، مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئيس المنظمات الشعبية العاملة المتآخية في العمل.

أعتبر أن الجمعية العامة توافق على قائمة المتكلمين للأوقات الثمانية المخصصة لذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن مدة البيانات في المناقشة بالجلسات العامة مقصورة على خمس دقائق.

ووفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، ستعقد ست جلسات عامة خلال فترة الثلاثة أيام، حيث تعقد جلستان يوميا: من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٩/٠٠. وأود إبلاغ الأعضاء بأنني أنوي بدء الجلستين العامتين في تمام الساعة ٩/٠٠ والساعة ١٥/٠٠. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية على أنني سأحاول أن أكون في مقعد الرئاسة في الوقت المحدد بالضبط. وآمل بالفعل أن تبذل جميع الوفود كل الجهود المخلصة للتعاون في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بمدة البيانات التي يدلى بها في المناقشة في الجلسة العامة، أود أن أذكر الوفود بأن كل البيانات في المناقشة بالجلسة العامة، حسب القرار الذي اتخذته الجمعية للتو، ستكون مقصورة على خمس دقائق. وفيما يتعلق بالحدود الزمنية هذه، تم تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين يعمل على النحو التالي: سيشعل ضوء أخضر لدى بدء بيان المتكلم، وضوء برتقالي قبل نهاية الخمس دقائق بـ ٣٠ ثانية، وضوء أحمر عند انتهاء الخمس دقائق. وأود أن أناشد المتكلمين في المناقشة بالجلسة العامة أن يتعاونوا في احترام الحدود الزمنية لبياناتهم، حتى يتم الاستماع لكل المسجلين في قائمة المتكلمين لجلسة معينة أثناء تلك الجلسة.

أود الآن استرعاء انتباه الوفود إلى أمر يتعلق بمشاركة فلسطين، بصفتها مراقبا، في دورات وأعمال الجمعية العامة.

لعل الأعضاء يتذكرون قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٥٠ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ ومرفقه، وكذلك مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/1002 التي تحدد فهم الأمين العام لتنفيذ الطرائق المرفقة بذلك القرار.

وأود أن أسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى الفقرة ٦ من مرفق القرار ٥٢/٢٥٠، التي تنص على ما يلي:

”حق تقديم مداخلات، على أن يقوم رئيس الجمعية العامة مرة واحدة فقط في بداية كل دورة من دورات الجمعية العامة بتقديم إيضاح تمهيدي أو بالإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة“.

وبموجب ذلك، سيشارك مراقب فلسطين، بالنسبة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة، في أعمال الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار ٤٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٨، والقرار ٥٢/٢٥٠ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، بدون الحاجة إلى إيضاح تمهيدي قبل أية مداخلة من فلسطين في هذه الدورة الاستثنائية.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة وارد في الوثيقة A/S-25/1، التي أوصت باعتمادها لجنة المستوطنات البشرية بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة في مشروع المقرر ١، في الفقرة ٦٢ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/S-25/1.

إن الجمعية العامة بغية الإسراع في عملها، قد ترغب في النظر في جدول الأعمال المؤقت بصورة مباشرة في جلسة عامة، دون إحالته إلى المكتب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي إذن أن أعتبر، أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد جدول الأعمال المؤقت كما ورد في الوثيقة A/S-25/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بتعيين البنود، واستنادا إلى قرار اتخذته الجمعية العامة، سوف ينظر في جميع بنود جدول الأعمال بصورة مباشرة في جلسات عامة. وإضافة إلى ذلك، أحيلت البنود ٨ و ٩ و ١٠ إلى اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الخامسة

والعشرين، لكي تنظر فيها على أن يكون مفهوما أن المناقشة بشأن هذه البنود سوف تجرى في جلسات عامة.

البند ٨ من جدول الأعمال

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل

مذكرة من الأمين العام (A/S-25/3 و Add.1)

البند ٩ من جدول الأعمال

الإجراءات والمبادرات الأخرى للتغلب على العقبات أمام تنفيذ جدول أعمال الموئل

البند ١٠ من جدول الأعمال

إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد غنادي نوفيتسكي، نائب رئيس وزراء بيلاروس.

السيد نوفيتسكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): استرعى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في عام ١٩٩٦، انتباه المجتمع الدولي إلى مشكلة المدن. ونرى أن من الأهمية بمكان، أثناء هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أن نبحث في طريقة تنفيذ توصيات ذلك المؤتمر. ولهذه المسألة أهمية خاصة نظرا للأعمال التحضيرية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

ويؤيد وفدنا تأييدا تاما تقرير المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والتوصيات المتضمنة فيه الموجهة إلى جميع المشتركين في العملية العالمية لكي يشتركوا في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين علينا أن نولي أولوية لتطوير تشريع وطني ملائم.

وفي المرحلة الحالية من تنمية بيلاروس، ترسي بيلاروس حاليا أسس اقتصاد سوقي موجه اجتماعيا. وتتوفر لبيلاروس قدرة صناعية وزراعية وفكرية كبيرة. ويقوم بلدنا بدور هام بصورة متزايدة في التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع العالمي بهدف تحقيق أغراض التنمية المستدامة. ومنذ عام ١٩٩٢ ما برحت بيلاروس تقوم بإصلاحات داخلية، بهدف ضمان الحق الدستوري لمواطنينا في الحصول على الملكية وبناء مرافق سكنية أو إعادة تشييدها أو استئجارها.

وبغية حل مشكلة التنمية الشاملة للمستوطنات البشرية في ضوء توصيات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشأنا في بيلاروس منذ ٥ سنوات لجنة وطنية لتطوير المستوطنات البشرية على أساس الشراكة فيما بين الإدارات المركزية والإقليمية والمحلية. وتسعى اللجنة إلى تعزيز الأساس الاقتصادي للمدن، وتقديم الإسكان لمن يحتاجون إليه، وتحسين شبكات المواصلات وحماية البيئة.

ووضعت اللجنة وثيقة أساسية لتخطيط المناطق الحضرية – خطة دولة لتنظيم الأراضي في أرجاء الوطن في جمهورية بيلاروس. وأيدت حكومتنا في عام ٢٠٠٠ هذه الخطة الوطنية للجمهورية. ووفقا لهذه الخطة، وضعت جمهوريتنا استراتيجية ترمي إلى بناء مجموعة جديدة من المباني وتنفذها حاليا. وتقوم هذه الاستراتيجية على تعزيز نوعية مرافق الإسكان. ونستخدم طرقا جديدة للتشييد ومواد تشييد أفضل، كما أن نوعية المساكن الجديدة قد تحسنت بدرجة كبيرة.

وثمة مجال جديد وواعد وهو تعمير المناطق السكنية بصورة شاملة من خلال زيادة الكثافة. لقد أنشأنا صندوقا للإسكان العام وبناء شقق جديدة عالية النوعية.

وتلخيصا للأعمال التي قامت بها اللجنة حتى الآن، نستطيع القول بأننا نجحنا في تحقيق أكبر قدر من التعاون بين أجهزة شتى السلطات على مختلف الأصعدة. وفي الواقع، تساعد اللجنة في تهيئة الأوضاع الضرورية من أجل التنمية المستدامة في مدن جمهوريتنا.

تمثل حادثة تشيرنوبيل مشكلة كبيرة لبلدنا حيث أسفرت عن أضرار هائلة. لقد سقط زهاء ٧٠ في المائة من المواد المتساقطة المشعة بعد الانفجار في بيلاروس. ونتيجة لذلك، أُجبرنا على إغلاق ٤٨٥ مستوطنة بشرية وإعادة توطين ٠٠٠ ١٣٥ نسمة. وتعين علينا أن نبني ٠٠٠ ٦٥ شقة ومسكن لإيواء أولئك الأشخاص.

وبلغت التقديرات الإجمالية للأضرار التي سببتها كارثة تشيرنوبيل في بيلاروس، وفقا لبعض التقديرات، ٢٣٥ بليون دولار، وهو مبلغ يزيد بمقدار ٣٠ ضعفا على الميزانية الوطنية لبيلاروس في عام ١٩٨٥. ومن الواضح، أن نطاق الحمل المشع أكبر بكثير مما هو متصور بالنظر إلى الأموال المتوفرة لدينا. ووفقا لذلك، نأمل في زيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة سعيا إلى تقليل نتائج هذه الكارثة المروعة التي تسبب فيها الإنسان في القرن العشرين إلى أدنى حد ممكن.

واسمحوا لي أن أقدم موجزا إلى الجمعية العامة عن بعض التدابير الوطنية التي اتخذتها بيلاروس للتحضير لهذا المنتدى الدولي.

أولا، صممت اللجنة الوطنية للعمل بصفتها لجنة تحضيرية. وثانيا، نقوم الآن بدراسة توصيات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن جمع المعلومات وتحليلها عن تطوير المستوطنات البشرية خلال السنوات الخمس الماضية، بغية إعداد تقارير وطنية. وثالثا، قمنا بإعداد تقرير وطني مشترك بين الوكالات يصور الحالة، والمشاكل واتجاهات التنمية في مدن جمهوريتنا.

ونأمل في تضمين المعلومات المقدمة، وهي معلومات تحليلية وتطلعية، على حد سواء، في التقرير الشامل كجزء من الصورة الشاملة ليسود الطابع الحضري أرجاء العالم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أنوه وأشيد بمساهمة الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة المستوطنات البشرية، في عملية التنمية المستدامة للمدن. وأخص بالذكر العمل الذي قامت به أمانة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بصدد التحضير لهذه الدورة الاستثنائية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن امتناني لخبراء الموئل لما قاموا به في بيلاروس. لقد ساعدونا في وضع تفاصيل عدد من المشاريع والبرامج وتنفيذها. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يتعزز هدف التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، خلال الدورة الاستثنائية، بفضل الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة.

ونعتقد أن من المهم المحافظة على نمط متوازن من التعاون الدولي وتكثيفه واستمراره في إطار هذه الوثيقة الهامة. وفضلا عن ذلك، أخذت في الاعتبار مصالح الدول التي تمر بمراحل مختلفة من عملية تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية.

ويحدونا الأمل، في الألفية الثالثة، أن تعطي إمكاناتنا الشاملة وخبرتنا المشتركة في حل المشاكل العالمية قوة دفع جديدة لتطوير الحضارة البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسني أبو غيدة، وزير الأشغال العامة والإسكان في الأردن.

السيد أبو غيدة (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، باسم وفد بلادي، يسرني أن أهنئكم على الثقة التي حصلتم عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة لقيادة أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونتوقع أن نصل، بصبركم وحكمتكم، إلى قرارات إيجابية لمواجهة تزايد الاحتياجات الإنسانية في مجال التنمية المستدامة والقضايا الناجمة عن المعدلات المتسارعة للتحضر، وبشكل خاص في البلدان النامية. واسمحوا لي أن أعبّر عن دعمنا الكامل لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الاضطلاع بالمسؤوليات التنسيقية لتنفيذ جدول أعمال الموئل وأنشطة المركز المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد كان الأردن من الدول التي قدمت مساهمات طوعية كبيرة للمركز، حيث استضاف منذ عام ١٩٧٩ المكتب الإعلامي الإقليمي للبلدان العربية ووفر له الدعم المالي واللوجستي، واشتركنا في تنفيذ البرامج والأنشطة، وساهمنا في الأعمال التحضيرية العربية والدولية التي سبقت أعمال الموئل في أسطمبول ١٩٩٦ ونأمل من مركز الموئل إعادة النظر في تفعيل هذا المكتب وإعادة افتتاحه في عاصمة بلادي، عمّان، ليساهم في تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية.

إن التزام حكومة بلادي بتنفيذ جدول أعمال الموئل واضح من خلال مشاركتها في الموئل الثاني والإرادة السياسية التي تمثلت في إجراءاتها لإعادة هيكلة قطاع الإسكان وتحرير سوق الأراضي والتمويل والتغلب على الاختلالات في سوق تأجير العقارات. ومن خلال إيماننا بأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها. فقد عملنا على توفير الحيازة المأمونة لحوالي ٣٠٠ ألف مواطن تجاوزوا على أراضي الدولة بإعادة تمليكهم هذه الأراضي مقابل أثمان رمزية، وعلى تعزيز حق الإنسان في المسكن الملائم من خلال تحسين البنية المادية والاجتماعية وتأمين السلامة العامة ضمن الحد الأدنى من المعايير المقبولة عالميا. كما تم بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص للقيام بإنتاج الوحدات السكنية وإيجاد نظام دعم إسكاني وسوق رهن عقاري يتيح تمويلا إسكانيا طويل الأمد لذوي الدخول المتدنية والمحدودة.

تواجه عمليات التنمية في منطقتنا خطر الانهيار الكامل بسبب الحرب الدائر ضد الشعب الفلسطيني والعنف الدموي الذي يتعرض له يوميا وقيام جيش الاحتلال الإسرائيلي باقتحام المدن الفلسطينية وتدمير مساكن المدنيين ومصادرة الأراضي وزيادة المستوطنات الإسرائيلية فوق الأراضي الفلسطينية. وأرجو الإشارة في هذا الصدد إلى قراري مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠)، وما ورد فيهما من نصوص بعدم شرعية أو قانونية هذا الاستيطان وبخطره على تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، إضافة إلى تأثيره على الحد من نمو المجتمعات المحلية وانعكاساته السلبية على المواطنين في فلسطين والجولان، كما سبق وأقرت بذلك الجمعية العامة في العديد من قراراتها. ونشير هنا أيضا إلى تقرير لجنة ميتشل، الذي دعا إلى التجميد التام للاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي، حيث كان هذا الموضوع هو محور الأساس في ذلك التقرير.

إن التنمية لا يمكن أن تتحقق في غياب السلام العادل والشامل والدائم. وقد قام الأردن ومصر بتقديم أفكار محددة تهدف إلى إنهاء العدوان على الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عنه وخلق الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام. وقد رحب المجتمع الدولي بهذا الجهد العربي ورأى فيه إثباتا آخر على توجه أمتنا نحو السلام. ومن منطلق المسؤولية الجماعية عن تحقيق السلام والاستقرار في العالم بشكل عام، ومنطقتنا بشكل خاص، وانعكاس ذلك على التنمية الحضرية، فإننا ندعو إلى تأمين الحماية اللازمة للشعب

الفلسطيني ومساعدته في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، وإلى العمل على إنهاء كافة مظاهر الاحتلال والتوتُّر في الجولان والجنوب اللبناني، وكذلك رفع الحصار عن العراق.

فلنعمل معا لحماية البيئة والإنسان، ونوحد قوانا من أجل الخير والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة جوزفينا فاسكويز موتا، وزيرة التنمية الاجتماعية في المكسيك.

السيدة فاسكويز موتا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني في هذا المحفل الهام أن أتقدم بتحياتي إلى الوزراء ورؤساء الوفود والمشرعين من البلدان المشاركة في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

تمر المكسيك وبقية العالم اليوم بتغييرات جذرية قليل منها ما هو بأهمية تحضر البلدان النامية. وكثير من التحديات التي تشكلها عملية التحضر اعترفت بها الدول التي حضرت مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عقد في اسطنبول عام ١٩٩٦، حيث قدمت اقتراحات ووضعت أهداف محددة للبلدان المشاركة. وطيلة السنوات الخمس الماضية، أحرزت المكسيك تقدما صوب تحقيق هذه الأهداف.

وقد عدلنا إطارنا القانوني للتخطيط الحضري بحيث يعطي المزيد من القوة للسلطات المحلية. ونحن نكافح الفقر ونعزز المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بقضايا البيئة، اعتمدت المكسيك مبادئ جدول أعمال القرن ٢١، وبالنسبة للإسكان نشرع الآن في إنشاء مجلس وطني للإسكان سينظم وينسق القطاعين العام والخاص تعزيزا لسوق الإسكان وتيسيرا للتمويل. كما أننا نحرز تقدما كذلك في استراتيجيات إدارة الأراضي والتنمية الحضرية. وهذا يؤدي إلى النمو الأكثر تكافؤا لمدن المكسيك.

ومع ذلك، لا نزال نواجه تحديات كبرى. فسكان الريف مشتتون على نطاق واسع ويتركز سكاننا إلى حد كبير في أربع مناطق حضرية رئيسية. وفضلا عن ذلك، نشهد ظواهر جديدة في عملية التحضر، مثل إنشاء مناطق حضرية جديدة ومدن ضخمة وممرات حضرية.

وبالتالي، فإدارة المستوطنات البشرية والتخطيط الدقيق والمنظم للتنمية الحضرية وإقامة المساكن على نحو يتفق مع البيئة ومع احترام الموارد الطبيعية من الأمور التي تشكل أهمية خاصة للمكسيك؛ وهي قضايا أساسية بالنسبة لهذه الدورة الاستثنائية.

وخطة التنمية الوطنية التي قدمها الرئيس فيسنتي فوكس إلى شعبنا قبل أيام قليلة تتضمن إدارة الأراضي والتنمية الإقليمية والحضرية وتشييد المساكن، مع إيلاء اهتمام خاص لعنصرين رئيسيين هما التنمية الاجتماعية والبشرية والنمو المصحوب بالنوعية الحسنة وتعطى لهذه المسائل أولوية في جدول أعمالنا الوطني.

والمكسيك على وعي كامل بأن تحديات التحضر تتطلب نظرة شاملة للتنمية، بما فيها من جوانب بيئية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. وفي هذا الإطار تود المكسيك أن تعرض على الجمعية أربعة مقترحات أساسية.

أولا، يجب إيجاد رابطة بين أنشطة التنمية البيئية والحضرية في كل من السياسات الوطنية والمقترحات المقدمة والأعمال التي تضطلع بها مختلف المحافل والمنظمات الدولية.

ثانيا، من الضروري أن نجمع معا وأن ندرس المشاكل التي يتشاطرها عدد من البلدان، مثل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغية تطوير خطط عمل إقليمية.

واقتراحنا الثالث تطوير صكوك وحوافز للميزانية، توضع بالتشاور مع مشرعينا، بغرض تعزيز إمكان حكم التحضر وربط عملية إضفاء الصبغة اللامركزية بسياستي الإدارة المتكاملة للأراضي والتنمية الحضرية.

رابعا، يجب أن ننظر في خمسة معايير مختلفة تقوم عليها عملية تنمية المناطق الحضرية واستصلاح الأراضي: المستوى الإقليمي، ومستوى المدينة الكبيرة، ومستوى العاصمة، والمناطق الفقيرة ومراكز السكان. وفي هذا السياق، تنسيق مناطق العواصم أحد التحديات الكبرى في عالم اليوم. وحتى يجري تنسيق تنمية العواصم التي تتفاعل فيها مختلف السلطات البلدية وسلطات الدولة، يتطلب الأمر تحقيق تناغم هذه المستويات المختلفة من الحكم والآليات الكفؤة لاستخدام الإمكانات والهياكل الأساسية المشتركة. ونحن نقترح أيضا تعاونا دوليا لتمويل دراسات أو برامج للتنسيق على مستوى العواصم، بما في ذلك تبادل التكنولوجيات والخبرات الناجحة بين البلدان.

إن سكان المناطق الحضرية يتزايدون بسرعة في العالم الثالث، وبالتالي زاد الفقر في المناطق الحضرية. والمستوطنات المنشأة بوضع اليد، والمناطق الفقيرة، ومناطق ذوي الدخل المنخفض، التي تتعرض لخطر كبير بشكل عام في أوقات الكوارث الطبيعية، هي غالبا جزء من الصورة في البلدان النامية. والكوارث التي تسببها ظواهر طبيعية تؤثر دون شك على أفقر الناس وتكلفة الكوارث دائما أكبر من تكلفة الاستثمار في العمل الوقائي. ولذلك من الأساسي أن يجري القيام بالمزيد من العمل في مجالات إدارة استخدام الأراضي حتى تخفف آثار الكوارث الطبيعية.

يجب أن نعترف أيضا بالاحتياجات الموروثة لدى أفقر فئات السكان عندنا. إن الحصول على ميراث يوفر مصدر أمن للأسر، وضمان حصول الأكثر احتياجا على سند ملكية، يوثق بشكل مناسب ما يحصلون عليه عن طريق الميراث، سيكون جزءا لا يتجزأ من مكافحة الفقر في المكسيك.

ونحن نقترح من فوق هذه المنصة الرفيعة أن ينشر مركز السكان حملة عالمية للتوعية بمعنى الموئل. إن تعزيز ثقافة الموئل في مجتمعاتنا من شأنه أن يؤدي إلى تغيرات هيكلية تدريجية في حياة مواطنينا.

إن القرن المقبل مليء بالتحديات. وأهم هذه التحديات الوفاء بطائفة من الالتزامات التي ستتيح لنا أن يسوده المزيد من الوئام والعدل والاستدامة. والنمو السريع لسكان العالم يجب أن ينظم حول تنمية الأراضي والتنمية الحضرية بالتوازن مع البيئة ومع النمو الاقتصادي. ونسلم بأنه لا يمكننا أن نلقي بهذا كله على كاهل الدولة وحسابات العرض والطلب.

إن الكلام عن الموئل يعني الكلام عن البشر باعتبارهم نقطة الانطلاق والمستخدمين الأخيرين لكل قراراتنا. والنمو السكاني غير المنتظم، والاستغلال المفرط للموئل، ونقص البنية الأساسية والفرص، ومستويات التعليم المتدنية ستؤدي ببلداتنا إلى الفقر، والتهميش، وإلى التمزق التدريجي للنسيج الاجتماعي. وما لم نعمل اليوم بحزم واقتناع، سنعرض للخطر حق الأجيال المقبلة في الحياة.

لهذا الغرض، نحن بحاجة إلى تعاون فعال ملموس من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، مما يتيح موارد مالية ومؤسسية لهذا الغرض. إننا جميعا نعرف أن الفقر عدو السلام، والتنمية والديمقراطية. ولهذه الأسباب جميعا، تعيد المكسيك تأكيد التزامها الثابت بمبادئ خطة الموئل لإيجاد صيغة لمعالجة فشل الإدارة ونقص الموارد اللازمة للتنمية الحضرية، وتخطيط استخدام الأراضي، والإسكان حتى نحقق مستويات معيشة أفضل لمجتمعاتنا.

هذا يوم جديد للمكسيك: يوم ديمقراطية جديد، يوم جديد للتغيير والأمل. ونحن في المكسيك نعتقد أن هذا يجب أن يكون يوما جديدا للموئل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة سانكي مثيمبي - مهانييلي، وزيرة الإسكان في جنوب أفريقيا.

السيدة مثيمبي - مهانييلي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): بعد سنوات من التخطيط الاستعماري والتخطيط القائم على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، قطع البلد شوطا طويلا، من التركيز على وقف وعلاج المظالم الماضية إلى طرح سياسات واستراتيجيات جديدة قائمة على مبادئ التكامل والاستدامة، والتنمية التي يحركها الشعب، والوفاء بالاحتياجات الأساسية، والشفافية وبناء الدولة. إن دستورنا، الصادر في ١٩٩٦، يوفر حجر الزاوية لكل السياسات والتشريعات. وقانون الحقوق يقضي بنهج قائم على الحقوق للحكم والتنمية والعدالة.

وفي هذا السياق، إحدى الأولويات الرئيسية لحكومتنا هذا العام أن تسهم إسهاما حاسما متكاملا لمجابهة التحديات الاقتصادية التي يواجهها بلدنا. والرئيس ثابو مبيكي، بين في خطابه عن وضع الدولة في شباط/فبراير ٢٠٠١، أن الاستثمار في البنية الاقتصادية الأساسية ستكون له أولوية لدعم المناطق السريعة النمو. وأعلن أن قطاعات النمو الاقتصادي ذات الأولوية هي السياحة والزراعة والطاقة، ونحن نعترف بأن المستوطنات المستدامة حيوية لتنمية تلك القطاعات.

لقد خصص مبلغ ٦ بلايين راند، أي ما يعادل ٧٦٠ مليونا من الدولارات الأمريكية طوال السنوات الثلاث القادمة لتنفيذ استراتيجية إنمائية ريفية متكاملة مستدامة وبرنامج للتجديد الحضري في جنوب أفريقيا. وهذه البرامج تستهدف تنفيذ حملة مستدامة لمكافحة الفقر الريفي والحضري والتخلف الاقتصادي وذلك، في جملة أمور، بالاستثمار في البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وتنمية المصادر البشرية، وتنمية المشروعات، وتعزيز القدرة الإنمائية للحكم المحلي، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز نظام العدالة الجنائية. ووزارة الإسكان مشاركة بشكل نشط في هذه البرامج لضمان أن تكون مسائل المستوطنات البشرية ومسائل الإسكان مندمجة اندماجا جيدا في هذه الأولويات الوطنية الهامة.

إن الأهداف الرئيسية التي نسعى إلى تحقيقها على الصعيد الوطني تدفع اقتصادنا إلى طريق النمو السريع بزيادة قدرته على التنافس وزيادة كفايته، وبخفض الفقر ومعالجة المظالم القائمة.

وحكومة جنوب أفريقيا تشعر بامتنان للمجتمع الدولي لدعمه لنا في تحقيق تطلعنا في توفير مستوطنات بشرية كافية مستدامة. وإذ نسعى إلى تحقيق نهضة أفريقية، نعترف بالدور التنسيقي الهام الذي يمكن أن يقوم به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في إقامة الصلات واقتسام أفضل الممارسات في منطقتنا. ولذلك، نتطلع إلى تعزيز المركز اعترافا بالدور الهام الذي يقوم به، ولا سيما في منطقتنا.

علاوة على ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا الحملات العالمية التي يقوم بها المركز من أجل الحكم الصالح وتأمين الملكية كحجري زاوية لتنفيذ خطة الموئل. وبناء عليه، سنبلغ بشأن تنفيذ هذه الموضوعات في بلدنا.

إننا نؤيد مبدأ تخفيض مركزية الحكومة إلى أقصى حد وكذلك الحكم المحلي القوي بوصف ذلك مفتاح النجاح في خطة الموئل. وجولتنا الثانية للانتخابات البلدية

الديمقراطية التشاركية كانت ناجحة، وعملية إعادة تنظيم وترشيد بلدياتنا جارية. وقانون النظم البلدية لعام ٢٠٠٠ ينص على إجراء تخطيط إنمائي متكامل وحكم محلي يقوم على الأداء بدأ في إحداث أثره في مجال الحكم المحلي الصالح.

لقد ركزت جنوب أفريقيا جهودها والتزامها على عملية تطوير إسكان ديمقراطي ومستدام يعطي الأولوية لحاجات الفقراء ومجموعات مركزة خاصة في مجتمعنا. وهي تشمل الشباب، والكهول، والأشخاص المعوقين، والنساء وضحايا فيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وثانيا، يشمل ذلك عمليات تشاورية هادفة وواسعة مع الأفراد والمجتمعات المتأثرة. وثالثا، توفر خيارا واسعا في الملكية قدر الإمكان مع التأكيد على صك ملكية كامل مع عدم تجاهل خيارات الحق غير الرسمي في الأرض والأجرة. ورابعا، تكفل خيارا واسعا في الإسكان والملكية يكون معقولا وميسورا. وخامسا، تكون ميسرة ومستدامة من النواحي الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية. وسادسا، تقوم على مبدأ التنمية المنظمة المتكاملة. وسابعا، تدار بطريقة شفافة تخضع للمساءلة وبطريقة منصفة وتدعم ممارسة الإدارة الجيدة. وهي تشجع وتدعم جهود الأفراد والمجتمعات للوفاء باحتياجاتها الإسكانية وذلك بمساعدتهم عبر عملية إسكان الشعب، وتوفير الأرض والخدمات والمساعدة التقنية بأسلوب يؤدي إلى نقل الخبرات إلى المجموعة. وتدعم الاستيطان البشري السليم بيئيا عبر تدخلات واسعة تؤكد على فاعلية الطاقة والماء وخضرة مستدامة للبيئة الحياتية.

ومن بين أوجه النجاحات الرئيسية في جنوب أفريقيا الرئيسية الحق في سكن مناسب وهذا مكرس في الدستور. ومن أجل توفير هذا الحق قدم برنامج الإسكان أكثر من ١ ١٥٥ ٣٠٠ مترل، وتم إسكان أكثر من خمسة ملايين شخص حتى الآن. وسيقدم عرض جنوب أفريقيا إلى اللجنة الموضوعية تفاصيل إضافية في هذا المجال.

عندما ألزمت جنوب أفريقيا نفسها بجدول أعمال الموئل في عام ١٩٩٦، كان يتم تنفيذ عدد من المفاهيم المجسدة في برنامج العمل عن طريق برنامج إعادة الإعمار والتنمية. وقد تم تحقيق عدد من الإنجازات منذ ذلك الوقت في جهودنا المستمرة لمحاربة الفقر والبطالة الجزئية في جميع قطاعات المجتمع. وبالرغم من تلك الإنجازات وبعد ست سنوات لا نزال نواجه تحديات رهيبة. ونركز جهودنا على ملء الثغرات وتنظيم برنامجنا الإسكاني بأسلوب يستجيب للبيئة الإسكانية الديناميكية، وبشكل خاص في المتطلبات الاستراتيجية للمجموعة المستهدفة، أي الفقراء.

وإن التحديات التي تتطلب اهتماما خاصا بما في ذلك مواجهة ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لوباء (الإيدز) على برامج المستوطنات البشرية. وعلى هذا الأساس نقوم بإجراء بحوث حول أثر هذا الوباء على قطاع الإسكان بشكل عام. وثانيا، نشجع على إزالة الاستيطان غير الرسمي وتجديد المباني داخل المدن وجعلها مدنا أكثر أمنا وخالية من الجريمة.

وفي مجال القضاء على الفقر، فإن المجموعة المستهدفة في برنامج الإسكان الوطني هم الفقراء. ونشعر بأن مسألة الفقر مرتبطة بشكل وثيق بمشاكل الإسكان التي نواجهها وهي تتضمن التشرد والاستيطان غير الرسمي. وندرس في هذا المجال استدامة برنامج دعم السكن ليتسنى للبرنامج الاستمرار في المساهمة في تلبية الاحتياجات الإسكانية للفقراء وبذلك نساهم في تخفيف حدة الفقر.

ويستهدف برنامج الدعم الإسكاني التغلب على الفقر عن طريق تمكين الفقراء من المشاركة في الاقتصاد وذلك بتوفير المأوى الذي بوسعهم استخدامه للأغراض الاقتصادية كقواعد للمشاريع التجارية الصغيرة، وتمكين المقاولين الصغار والناشئين وذلك بمنحهم عقود إنشاء

للمنازل على أساس عمليات الشراء الإيجابية، وتمكين النساء من خلال عملية الإسكان الشعبي بهدف اكتساب الخبرات التي تمكنهن من توفير مساكنهن والمشاركة في قطاع الإعمار، وخلق العمالة، لأن مشاريعنا الخاصة بتشييد المساكن تدعم العمالة في المجتمعات المحلية واستخدام الموردين المحليين للمواد.

وتعمل جنوب أفريقيا أيضا على تطوير آلية لزيادة إمكانية الحصول على القروض والتمويل الإسكاني للمستفيدين المحتملين من الإسكان، وبشكل خاص من ينقص دخله عن ٢ ٠٠٠ راند شهريا - ما يعادل ٢٥٠ دولارا أمريكيا - لمساعدتهم في رفع مستوى الإسكان الذي يوفره برنامج الإعانة. ومن أجل هذا الغرض تقوم وزارة الإسكان بتطوير مبادرة الادخار الوطنية والتي سيكون هدفها الرئيسي ربط المدخرات والدين والإعانة للسماح لتمكين المستفيدين المحتملين من المساهمة والمشاركة الفعالة في توفير مساكنهم.

وفي الختام تلتزم جنوب أفريقيا بشراكتنا الدولية. ونؤمن بأن هناك دروسا قيمة يمكن أن نتعلمها من بعضنا البعض. ونؤمن كذلك بأن دعم بعضنا البعض من خلال قدراتنا ومهاراتنا وخبراتنا ستساعدنا جميعا في أهدافنا المشتركة مع التركيز على مستقبل مستدام للجميع وبشكل خاص للفقراء والمشردين في مجتمعاتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لارس - اريك لوفدن، وزير الإسكان في السويد.

السيد لوفدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): لي الشرف أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة ويسرني أن أتكلم في هذه الدورة الحاسمة لمراجعة وتقييم جدول أعمال الموئل.

إننا إذ ندرك أن خمس سنوات هي وقت قصير، فإننا نجتمع لإجراء تقييم حرج عن كيفية مواجهة التحديات المتضمنة في إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل، والكيفية التي سنتناول بها أعمالنا في المستقبل. إن سكان العالم في المناطق الحضرية والريفية، وبشكل خاص الذين يعيشون في حالة فقر، يعتمدون علينا للوفاء بالتزامات اسطنبول.

إننا نعلم جميعا أن ظاهرة التحضر تؤثر على جميع أجزاء العالم، وهي ظاهرة تثير قضايا سياسية أساسية يجب علاجها من أجل تحقيق مجتمع مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وهي ظاهرة تتعلق بتمكين البشر وخلق ظروف معيشية لائقة وصحية. وهي ظاهرة تتعلق بتحقيق المساواة الاجتماعية ومستقبل ثابت بيئيا. ونحتاج إلى تطوير خدمات كافية، ومرافق، ووسائل نقل، وغير ذلك من أنواع البنية التحتية، بالإضافة إلى التخطيط المكاني المتكامل، الذي يأخذ في الاعتبار الروابط الهامة بين المناطق الحضرية والريفية. وهذه تحديات سياسية علينا مواجهتها نحن الوزراء المسؤولين عن مسائل المستوطنات البشرية.

إن مفتاح النجاح هو يتجلى في الحكم الصالح، أي تعزيز حكم شفاف، قابل للمساءلة وعادل وفعال في البلدان والمدن والمناطق المتروبولية.

إن متابعة مؤتمر اسطنبول تتطلب نهجا أكثر حزما وتعبئة الإرادة السياسية لضمان التنفيذ الكامل لجدول أعمال الموئل في المستقبل. ولجعل التزامنا واضحا وحاسما علينا رفع مستوى الوعي حول تحديات الاستيطان البشري وإعطاء هذه الدورة رسالة سياسية قوية ومثالية: وهي أن مسعانا لرفع مستوى الأوضاع المعيشية للجميع وبشكل خاص للذين يعيشون في حالة فقر وسكان الأحياء الفقيرة والمشردين - سيؤدي إلى عمل ملموس وليس مجرد كلمات.

وكما تم التأكيد في جدول أعمال الموئل، فإن تنمية المدن المستدامة وغيرها من المستوطنات البشرية أساسي للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي وحماية البيئة. وإذ نأخذ هذا بعين الاعتبار نجد أنه من المقلق أن نشير إلى أن تجمع الفقر والتشرد وأحياء الفقراء كلها ترتبط بشكل متزايد مع النمو الحضري في العالم. ولم يتحقق حتى الآن المسكن اللائق للجميع، حتى في الدول المتطورة. إن مسألة محاربة الاستبعاد الاجتماعي قد تم التطرق إليها على وجه التحديد في معاهدة الاتحاد الأوروبي المبرمة في امستردام، وقد تمت معالجتها في عدة اجتماعات عقدت بين رؤساء الدول والحكومات الأوروبية. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز النهج التمكينية لصالح الأشخاص ذوي الموارد المحدودة لإسكان أنفسهم، وكذلك لزيادة الموارد المالية لتوفير مساكن لذوي الدخل المحدود، بما في ذلك تقديم دعم مالي يتسم بالشفافية والاستدامة.

وتتسم مراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية في مجال المستوطنات البشرية بأهمية بالغة بغية التنفيذ الكامل لجدول أعمال الموئل. ويجب بذل جهود خاصة لمواجهة التمييز ضد المرأة، وخاصة فيما يتعلق بكفالة حيازتها للملكية العقارية وحقها الفردي في الملكية.

وإن جعل العولمة تعمل بفعالية لصالح من يعيشون في الفقر، بالطبع، واجب أخلاقي على الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا في بلدان الشمال والجنوب على السواء. وتقع المسؤولية الأساسية عن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على عاتق الحكومات الوطنية. وكما تم الاتفاق على ذلك في إعلان الألفية، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة ليتحقق بحلول عام ٢٠١٥ الهدف الدولي المتمثل في خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد للفرد في اليوم بمعدل النصف، ولتحقق أيضا، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسينا كبيرا في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من القاطنين في الأحياء الفقيرة، كما اقترح في مبادرات ''مدن بلا أحياء فقيرة''. وتحقيقا لهذه الغاية، يحث الاتحاد الأوروبي على تعزيز الجهود المبذولة في سبيل الوفاء بالهدف المتمثل في جعل المساعدة الإنمائية الرسمية تبلغ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي المحلي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي النظر في اتخاذ تدابير ملموسة مع مواصلتنا الوفاء بالتزاماتنا المعقودة في اسطنبول. وعلى سبيل المثال، يجب ألا ندخر جهدا في تعزيز سبيل الحصول على مياه الشرب المأمونة للجميع وتيسير توفير الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية.

ونعتقد مخلصين أن السلطات المحلية أساسية لتعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل. فهي أقرب الشركاء إلى المواطنين، ومرتبطة تاريخيا بالوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ولذا ينبغي زيادة التعاون، على أساس مبادئ متفق عليها، بين جميع مستويات الحكومة.

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا تعزيز القدرات المحلية للحكومات بما يتوافق والتشريع الوطني، ولا سيما قدراتها المالية. وينبغي لنا أيضا أن نحيل المسؤولية إلى الحكومات المحلية وأن ننقل إليها الموارد المالية للنهوض بالإجراءات المترابطة والمنسجمة، وخاصة النهوض بتوفير الأرض، والهياكل الأساسية الكافية والخدمات الأساسية.

ولا يمكن تنفيذ جدول أعمال الموئل تنفيذا كاملا بدون تعاون شامل بين جميع شركاء الموئل. ويتسم التعاون بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية وممثلي السلطات المحلية والقطاع الخاص بأهمية خاصة بغية تعزيز مشاركة المواطنين. وينبغي لنا أيضا معالجة الحاجة إلى اعتماد أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استمرارية.

وبالنظر إلى الدور البالغ الأهمية الذي يتعين على المدن والمستوطنات البشرية الأخرى أن تضطلع به في التنمية

المستدامة، ينبغي أن تكون نتيجة اسطنبول + ٥ إسهاما كبيرا في ريو + ١٠، المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المزمع عقده في جوهانسبرغ في السنة المقبلة. وإن جدول أعمال الموئل يوفر أدوات قيمة لمعالجة العديد من مسائل جدول أعمال القرن ٢١. ولذا من المهم للغاية التفكير مليا في أفضل السبل التي يمكن لنا بها الارتكاز على الروابط الأساسية القائمة بين جدول أعمال الموئل وجدول أعمال القرن ٢١.

وهذه الدورة الاستثنائية تتيح للمجتمع الدولي فرصة هامة للإعراب عن إرادته السياسية لتحديد واعتماد سبل لتحقيق عالم أفضل يتوفر فيه مأوى كاف للجميع وتنمية مستدامة للمستوطنات البشرية. وهذه هي التحديات السياسية التي تقع المسؤولية عنها على عاتقنا نحن، الوزراء المسؤولين عن مسائل المستوطنات البشرية، في سعينا إلى تحقيق السلم والعدالة والديمقراطية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة العمل على نحو نشط لتحقيق هذه النوايا الهامة، ويسرنا أن ندعو الجمعية إلى المشاركة في تدابير ونوايا الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بجدول أعمال الموئل، على النحو الذي توصف به في كتيب سيجري تعميمه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أناشد المتكلمين في المناقشة أن يراعوا قدر الإمكان المدة الزمنية المتاحة والمحددة بخمس دقائق.

أعطي الكلمة لمعالي السيد صادق باكش، وزير الإسكان والمستوطنات في ترينيداد وتوباغو.

السيد باكش (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة.

اليوم نحن في السنة الأولى للألفية الجديدة، سنة ٢٠٠١. وقد اجتمعنا لدعم مجهود دولي من شأنه تغيير معايير التنمية للمستوطنات البشرية خلال بقية القرن الحادي والعشرين.

وتود حكومة ترينيداد وتوباغو أن تشيد بالأمم المتحدة على نشاطها المتجدد في التعامل مع مسائل العولمة والتخلف الاقتصادي، وخاصة مسألة القضاء على الفقر. ونحن، في ترينيداد وتوباغو، أصبحنا، بطريقتنا الخاصة، جزءا من الحملات العالمية لكفالة الحيازة العقارية والحكم الحضري. وقد سعينا، ونحن نتخذ من الموئل والقطاع التطوعي المحلي ومؤسسات الحكم المحلي شركاء لنا، إلى بث الوعي وتحسين السياسات الوطنية والاستراتيجيات المحلية للحد من الفقر الحضري. وما برحنا نفكر في هذه المسألة وغيرها من المسائل الأخرى الرئيسية بطريقة عالمية ونعمل بطريقة محلية.

وإن حكومتنا ملتزمة التزاما قويا بالديمقراطية. ونحن نعتبر الإدماج الاجتماعي والعدالة، وكذلك تشجيع قيام مؤسسات أكثر شفافية وقابلة للمساءلة، مسألة لا غنى عنها للديمقراطية، شأنها شأن الانتخابات الحرة والنزيهة. والديمقراطية، بهذه المعايير، حية ومعافاة في ترينيداد وتوباغو.

والمشاركة والشراكة، إلى المدى والروح المتوخيين في جدول الأعمال، لا يمثلان أمرا جديدا على ترينيداد وتوباغو. إذ لدينا الكثير جدا من المنظمات غير الحكومية النشطة، بعضها مرتبط بمنظمات دولية غير حكومية.

ولدينا أيضا آليات أساسية، تشمل لجنة وطنية للعون الذاتي، والعديد من الوكالات الحكومية التي تيسر وتدعم الأنشطة التطوعية في مجالات مثل الإسكان، والصحة وتنمية المرأة. وبسبب اتباع هذا النهج التشاركي تجاه التنمية الحضرية والريفية، والحاجة إلى توفير المأوى، وتمكين المرأة

والحاجة إلى توفير الراحة للمحرومين ومن لا يملكون أرضا، أحرزت ترينيداد وتوباغو تقدما كبيرا منذ مؤتمر الموئل الأخير.

وقد اعتمدنا عددا من الاستراتيجيات، بما في ذلك سن التشريعات، وإقامة هياكل أنسب للدعم المؤسسي، وتهيئة بيئة مساعدة لزيادة الأرض والموجود من المساكن من خلال إقامة شراكات متعددة و ''ذكية''.

والآن في فترة ولايتنا الثانية، استفادت حكومتنا من الخبرات المكتسبة من الفترة الأولى وأعادت تشكيل نهجنا تجاه التنمية في سياق عدد من الأهداف الوطنية.

وتتمثل هذه الأهداف في النمو المستدام، وخلق أمة ذكية، وتوفير المزيد من الوظائف وتحسينها، والإسراع بوتيرة التنمية، وتوفير نوعية أفضل من الحياة لجميع المواطنين، والسلم، والأمن والوئام، وتحقيق المزيد من العدالة في مجتمعنا وإقامة اقتصاد قادر على المنافسة، وهي كلها تؤثر على الهدف المتمثل في توفير المستوطنات البشرية المستدامة. وترينيداد وتوباغو تواجه التحدي المتمثل في توفير ٤٠ ٠٠٠ مسكن خلال السنوات الخمس المقبلة. وسيوجه ٤٠ في المائة لصالح الأسر المشردة والمحدودة الدخل. وخطتنا الوطنية ذات النقاط التسع لن يكتب لها النجاح إلا من خلال الاستخدام الخلاق لطاقات هذا القطاع الكبير غير الرسمي والمنخفض الدخل الذي يتسم بالدينامية والإبداع.

وفي مجال التشريع، قدمنا إلى البرلمان أربعة مشاريع قوانين لترشيد تسجيل الأراضي، وسياسات ونظم تخطيط واستخدام الأراضي في البلاد من أجل توفير الأراضي والمساكن للمواطنين بأسعار معتدلة. كما أعادت حكومة بلادي صياغة حقائبها الوزارية للتركيز على إيصال الخدمات والتنفيذ. وسيكون لسلطات الحكم المحلي، بصفة خاصة الآن دور متزايد في تعزيز الروابط بين السياسات الاقتصادية المستنيرة للحكومة وإدارة الأراضي والإسكان.

ولعل أكبر نجاح حققته ترينيداد وتوباغو في تلبية احتياجات الإسكان لمواطنينا ما تحقق من خلال المشاركة مع جماعات المجتمع المدني. فقد انتقل تركيز الحكومة إلى تطوير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ونقابات العمال، والمجتمعات المحلية، بغية توسيع عملية إيصال الخدمات. وإننا نركز على استخدام المواد والتكنولوجيات المحلية من أجل خفض تكلفة عناصر البناء وزيادة المعروض من المساكن.

إن وزارتي قد وضعت خطة خمسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ من أجل تيسير بناء المساكن، وتنمية الأراضي، وتنظيم حيازة واضعي اليد، وتطوير المناطق العشوائية. ويتمثل هدفنا في استكمال بناء ٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مجتمعات حضرية وريفية صحية ومتكاملة في غضون خمس سنوات. وفي نيتنا تصويب أوضاع ٢ ٠٠٠ من واضعي اليد سنويا وتطوير المناطق العشوائية التي يوجدون فيها. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة هذا الهدف ما يقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار سنويا. ونحتاج إلى دعم دولي ومالي لتعبئة هذه الموارد البشرية والمادية.

إن وجود مدن بدون مساكن عشوائية بحلول عام ٢٠١٥، سواء في بورت أوف سبين، عاصمة بلادنا، أو أي مدينة أخرى في العالم النامي، هو هدف لا يمكن أن يتحقق إذا لم نلتزم بمساعدة البلدان الأقل نموا بيننا لتحقيق هذا الهدف النبيل وإن كان صعبا. وعلينا أيضا العودة إلى الأطر والمؤسسات الدولية والوطنية التي تحول دون التمتع بالحقوق الأساسية للإسكان في جميع أنحاء العالم. لذا أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أحث كل الشركاء على أن نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ جدول الأعمال. وأكرر توفر الإرادة

السياسية لدى حكومة ترينيداد وتوباغو من أجل تحقيق هذا الهدف.

إن ترينيداد وتوباغو، وهي دولة وحدوية تتكون من جزيرتين صغيرتين في البحر الكاريبي، قد أثبتت قدرتها على الإبداع والتعاون. فمن براميل النفط المهملة صنعنا آلة موسيقية جديدة. ومن الماضي الاستعماري والتبعية، أنشأنا بلدا ديمقراطيا تنعم فيه كل العقائد والأجناس بالمساواة. ونحن جزء من هذا الكفاح من أجل توفير حياة أفضل للجميع. ونحن أيضا نود أن نرى عالما لا تسوده الأمور العشوائية، يقف فيه كل رجل وامرأة وطفل من كل عقيدة وجنس ولون وطبقة على قدم المساواة. وفي المقابل، نلتمس دعم المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية لتقديم تلك الموارد التي لا تتوفر لدينا ولا نستطيع تعبئتها.

ونحن نتطلع إلى المشاركة في المداولات التي ستجرى خلال الأيام القليلة المقبلة ونحن نسعى إلى حلول مستديمة وإبداعية للمشاكل العالمية المتمثلة في الإسكان غير المناسب، والمعدومية، والفقر، وكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جانغ - سوب أوه، وزير التعمير والنقل في جمهورية كوريا.

السيد أوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالكورية؛ قدم الوفد نصا بالانكليزية): إنه شرف كبير لي أن أمثل جمهورية كوريا في هذا الاجتماع الهام. ونحن نبدأ الألفية الجديدة، أخذت عملية العولمة تغير من شكل عالمنا بسرعة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لموائلنا. ولهذا السبب، الوقت مناسب لتقييم منجزاتنا التي تحققت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل ٢) الذي عقد قبل سنوات خمس ولكي نجدد التزامنا بتعزيز البيئة التي نعيش فيها.

في العقود الماضية، أثر الاتجاه العالمي نحو السكن الحضري تأثيرا جذريا في وضعنا الاجتماعي - الاقتصادي، حتى أصبح نصف سكان العالم يسكنون الآن في المدن. وفضلا عن ذلك، فإن التطور السريع في أنظمة النقل والاتصال مكن الناس من أن يعيشوا في تقارب شديد وأن يصبحوا أكثر ارتباطا واتصالا ببعضهم البعض من أي وقت مضى.

ومن زاوية اقتصادية، واجتماعية وثقافية، أخذت المدن تصبح أماكن أكثر أهمية لمعيشة البشر. وفي الوقت نفسه، أصبح النمو السريع لسكان المدن يمثل مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة تهدد التنمية المستدامة فضلا عن تهديدها لضمان وجود موئل مناسب. وتشمل طائفة المشاكل هذه الافتقار إلى الطرق، وإمدادات المياه، والبنى الأساسية والخدمات الأساسية الأخرى؛ والتفاوت في الثروة؛ والتلوث البيئي؛ والجريمة في المدن.

وبينما تتركز مشاكل المدن إلى حد كبير في بلدان العالم النامي، فهي لا تقتصر على منطقة بعينها. ولذلك، أصبح التنفيذ الفعال لجدول الأعمال المحدد في الموئل الثاني مهمة مشتركة للمجتمع الدولي.

وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على نتائج الموئل الثاني. وقد عقدنا العزم على تنفيذ خطط العمل التي اقترحت في المؤتمر بأكثر الطرق كفاءة. وقد ركزنا جهودنا حتى الآن على هدفين: توفير المأوى الملائم للجميع، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

وتحقيقا لهذا الهدف، تتعاون الحكومة المركزية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الحكومات المحلية والمنظمات المدنية. ونتيجة لذلك، أدخلت تحسينات كبيرة

فيما يتعلق بتوفير المأوى، وحيازة الأرض، والمساواة في الانتفاع وخدمات المأوى الأساسية الأخرى، وأيضا الظروف المعيشية الشاملة، مثل بيئة المأوى وتمويل بناء المساكن. ومنذ أواخر الثمانينات بصفة خاصة، أدت الجهود الرامية إلى زيادة المعروض من المساكن إلى حل النقص في المساكن على مستوى البلاد. وتحسنت أيضا نوعية المأوى، وخاصة مع توسيع الحيز المعيشي وتوفير المرافق العصرية. وكما ذكرت من قبل، فقد تم الاعتراف بالدور الهام الذي قامت به الحكومات المحلية والمنظمات المدنية في السياسة الإسكانية وتم تعزيز ذلك الدور.

ومع ذلك، فإن الأزمة المالية غير المسبوقة التي واجهتنا في أواخر عام ١٩٩٧ أدت إلى قدر كبير من عدم الاستقرار فيما يتعلق بسياسة الإسكان في كوريا. وفي أعقاب الأزمة، تناقص معدل بناء المساكن وانخفض متوسط دخل الأسرة من الناحيتين الإسمية والفعلية. ولمواجهة هذه التحديات الجديدة، اتخذت الحكومة الكورية عددا من التدابير الجريئة بغية إعادة الأمور في سوق الإسكان إلى طبيعتها.

كان تخفيف وإعادة تنظيم العديد من القوانين ذات الصلة بالأرض والمساكن جزءا أساسيا في عملية الإصلاح. وفضلا عن ذلك، استحدثت أساليب متقدمة للتمويل العقاري.

وكجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في أوقات الأزمات، سُن قانون لضمان مستوى المعيشة الأساسي الوطني لمساعدة الضعفاء والمحرومين اجتماعيا على نحو أفضل. وجمهورية كوريا اعترافا منها بالدور الهام الذي تؤديه النساء في تحسين الموئل، عممت الجمهورية مؤخرا قانون حظر التمييز على أساس نوع الجنس وأنشأت وزارة المساواة بين الجنسين.

واستجابة لتزايد الاهتمام بين الشعب الكوري بنوعية الحياة، ولا سيما فيما يتعلق بالبيئة، تم تشجيع الحكومات المركزية والمحلية على تعزيز مهامها المتعلقة بالبيئة ومنح دعمها للمنظمات غير الساعية للربح المتفانية في القضايا البيئية.

ورغم إدراكنا لهذه الإنجازات الكبيرة ما زال هناك عدد من التحديات، بما فيها تركز السكان المستمر في منطقة العاصمة، مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية - اقتصادية تحتاج إلى المعالجة.

أخيرا، تم الاعتراف بكوريا بوصفها أحد أنجح بلدان العالم على صعيد توفير الكم الملائم من الإسكان في فترة قصيرة نسبيا. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لتقاسم تجاربنا مع البلدان النامية ومساعدتها ضمن حدود إمكانياتنا.

ويمكنني أن أؤكد لكم على أن جمهورية كوريا ما زالت ملتزمة تماما بتنفيذ إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. وتؤيد جمهورية كوريا أيضا بقوة اعتماد الإعلان في هذه الدورة، وتنوي المشاركة بشكل نشط في الجهود الدولية لمعالجة مشاكل الإيواء العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيد كريستودولوس كريستودولو وزير خارجية قبرص.

السيد كريستودولو (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أيدت قبرص البيان الذي أدلت به الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي، ولذلك سأقصر بياني على بعض القضايا ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لحكومتي.

لقد حققت قبرص نموا اجتماعيا - اقتصاديا كبيرا بين الاستقلال، في عام ١٩٦٠، وعام ١٩٧٤. وفي عام ١٩٧٤ تسبب الغزو التركي في دمار على نطاق لم يسبق له مثيل، وما زالت العواقب تؤثر في قبرص حتى اليوم. وبالرغم

من النمو الاقتصادي الكبير المحقق منذ عام ١٩٧٤ والتحسن الكبير في ظروف المعيشة والعمل، يقوض الفصل القسري للإقليم المنعزل مستقبل قبرص وتنميتها المستدامة.

ومما لا شك فيه أن المشكلة الرئيسية التي تواجه قبرص تنبع من القطع المتطاول لنظام التسوية القائم منذ قرون وللبيئة الطبيعية والنسيج الاجتماعي لمجتمعنا المتعدد الثقافات. وهذا التشويه غير الطبيعي والمنطوي على مفارقة تاريخية يشكل جوهر معظم المشاكل الرئيسية الأخرى في قبرص، مثل التوسع المفاجئ في المراكز الحضرية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بسبب تدفق اللاجئين من الجزء المحتل في الجزيرة، والضغط الهائل الذي تتعرض له الموارد الطبيعية النادرة، وتشويه المعالم الديمغرافية لسكان قبرص بسبب التطهير العرقي والتدفق غير القانوني للمستوطنين من تركيا، وتدمير تراث ثقافي غني جدا. وأذكر أيضا في هذا الصدد التغيير المنظم لأسماء المواقع الجغرافية في المناطق المحتلة، التي بقيت قائمة عبر القرون، في محاولة لمحو التراث التاريخي والثقافي والوطني للمنطقة، خرقا لقرارات مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتوحيد الأسماء الجغرافية.

وتتأثر المستوطنات في قبرص بأغلب المشاكل النمطية التي تواجه بقية أوروبا. فانتشار السيارات الخاصة وازدحام المرور في الأجزاء المركزية من المناطق الحضرية، إلى آخر ذلك، أصبحت مشاكل مألوفة في مدننا الرئيسية. في الوقت ذاته تشهد المستوطنات الريفية مجموعة متنوعة من المشاكل. وتتعرض المستوطنات الواقعة على الخط الساحلي لضغط إنمائي شديد مرتبط بالسياحة، وتواجه سلامتها البيئية الخطر وعلى النقيض، توجد قرى عديدة في المنطقة النائية تعاني من نتائج الكساد الاقتصادي وفقدان السكان وعدم كفاية الهياكل الأساسية ونقص المنشآت الاجتماعية.

ويتم التعامل مع هذه التفاوتات الإقليمية في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة في قبرص من خلال تنفيذ برامج وسياسات ومشاريع إنمائية خاصة تشجع التنمية الإقليمية وسد الفجوة بين المناطق المتقدمة النمو والمناطق الأقل نموا في الجزيرة. وتدرك حكومة قبرص الحالة التي تؤثر على الجزء المحتل من الجزيرة والفجوة الإنمائية الكبيرة بالمقارنة بالمناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وتأخذ حكومتنا في الاعتبار احتياجات قبرص بأكملها، بغض النظر عن نتائج الاحتلال. وتخضع خطط الدمج الاجتماعي والاقتصادي للقبارصة الأتراك مع بقية مواطني الجمهورية للمراجعة والتطوير المتواصلين.

وتوافق حكومتنا تماما على مبدأ تقديم العون، وهي فكرة أساسية بالنسبة لإدارة المستوطنات البشرية المعاصرة. كما يتم تنفيذ عملية مخططة جيدا لنقل سلطات صنع القرار، وكذلك الموارد، من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية.

وفي السنوات الخمس عشرة الأولى بعد الغزو التركي، ركزت سياسة الإسكان الوطنية بالكامل تقريبا على معالجة الحاجة الملحة لتوفير إسكان مؤقت مقبول لثلث سكان قبرص، الذين تم تشريدهم بالقوة من ديار ومستوطنات أجدادهم. ولقد نجحت قبرص في هذه المهمة، وتعيش اليوم ٥٨ ألف أسرة لاجئة في ظروف إسكانية مقبولة في الوقت الذي تنتظر فيه عودتها النهائية إلى أماكنها العزيزة عليها بالجزء المحتل من الجزيرة.

وتساعد القطاع الخاص النشط جدا، الذي يسيطر على سوق الإسكان في قبرص، وكالات شبه حكومية متخصصة في تمويل الإسكان وتنمية الإسكان. وقامت هذه الوكالات بتوسيع أنشطتها تدريجيا ونجحت في معالجة احتياجات المجموعات ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط على نحو ملائم.

ومنذ عقد مؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول، تخضع سياسات وبرامج الإسكان لمراجعة مستمرة بغية دمج المناهج والأهداف المعاصرة. ولقد اتخذت حكومتي مؤخرا خطوات نحو دمج برامج الإسكان المتعددة ولكن المجزئة في استراتيجية إسكان وطنية شاملة. وخلال عقد التسعينات، ركزت السياسة العامة على تنفيذ تشريع للتخطيط وعلى تشجيع التنمية المستدامة. ويتعلق أحد الأهداف الرئيسية لنظام التخطيط بتحسين ظروف معيشة وعمل السكان بأكملهم.

وما زالت حالة البيئة في قبرص تسمح بإدخال اعتبارات وأولويات جديدة على سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. ولقد أدخلت الحكومة، بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، الاعتبارات البيئية ومؤشرات الجودة على أغلب السياسات القطاعية، مثل السياحة والقطاعات الخدمية، واستخدام موارد الطاقة المتجددة والسياسة الزراعية، وغير ذلك.

وقررت حكومة جمهورية قبرص، إدراكا منها للدور الرئيسي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تشجيع جدول أعمال الموئل، زيادة إسهامها الطوعي بنسبة خمسين في المائة. ومن المنتظر أن تنضم جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب، وتعمل حكومتنا بشكل مكثف من أجل تحقيق هذا الهدف الطموح.

ينبغي إعادة توحيد قبرص، وينبغي أن يكون لكل سكانها – القبارصة اليونانين والأتراك، والأرمن، واللاتينيين، والموارنة – الحق في التمتع بحقوق الإنسان، وينبغي منحهم فرصة التعاون مع بعضهم البعض من أجل بناء مستقبلهم المشترك والسلمي والمزدهر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان السيد إسماعيل هيرتادو شكر، وزير البنية التحتية في فنزويلا.

السيد هيرتادو شكر (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): باسم حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أعرب عن سعادتي بصفة خاصة للمشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل، الذي اعتمد في اسطنبول عام ١٩٩٦. وأود أن أؤكد استعداد فنزويلا للإسهام بشكل نشط وبناء في أعمال هذه الدورة الاستثنائية بغية المساعدة في تحقيق الأهداف التي نجتمع من أجلها هنا اليوم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن التقدير للعمل الذي قام به السفير جيرمان غارسيا دوران، ممثل كولومبيا، الذي عمل بفعالية بصفته رئيسا للجنة التحضيرية في إدارة المفاوضات بشأن الجوانب المضمونية المتصلة بهذه الدورة، مما مكننا من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الالتزامات المعتمدة في مؤتمر اسطنبول.

أود أن أبدأ كلمتي بالإشارة إلى المادة ٨٢ من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، والتي تنص على ما يلي:

”لكي فرد من الأفراد الحق في مسكن ملائم، ومأمون، ومريح وصحي، تتوفر فيه الخدمات الأساسية، بما في ذلك الموئل الذي يليق بالأسرة وعلاقات حسن الجوار والحياة وسط المجتمع. والوفاء بهذا الحق هو مسؤولية مشتركة لمواطني الدولة، رجالا ونساء، بكل قطاعاتها. وستولي الدولة أولوية للأسر، وستضمن توفير الوسيلة لها، لا سيما الأسر محدودة الموارد، للحصول على الضمانات الاجتماعية والقروض لبناء المساكن، وحيازتها وتوسيعها“.

وبوصفي من أبناء فنزويلا، أرى لزاما عليّ أن أؤكد أن ثمة اتفاقا تاما بين دستور بلادي الجديد وأهداف هذه

الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالمستوطنات البشرية. وهذا يعزز دون شك استعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، الذي خرج إلى النور في اسطنبول عام ١٩٩٦. ويسعدني أيما سعادة أن الأمم المتحدة تجمع في نيويورك ممثلي البلدان الأعضاء من أجل مواصلة دراسة المشاكل المعقدة للموئل الإنساني وإيجاد حلول لصالح شعوبنا ودولنا.

إن تطور سياسات الدولة في هذا الصدد قد أحدث طفرة من حيث الكم والنوع لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة، كما وفر حافزا كافيا لمواصلة مسيرة التنمية والتقدم الإنساني. وفي حقيقة الأمر، حدث تنوع كبير في الأسلوب الذي يمكن من خلاله تلبية المطالبة بحياة أفضل. وبات من المسلمات أن توفير المسكن الملائم لا يعتمد على الدولة وحدها، بل على إسهام القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية ذاتها.

وفي فنزويلا، أدت المادة التي اقتبستها توا من الدستور إلى وضع وتنفيذ سياسة متكاملة للإسكان تتصدى لكل الشواغل في هذا الصدد، بما في ذلك البيئة. وفي فنزويلا اليوم، طبقنا سياسات وبرامج خاصة لتحسين الظروف في المراكز الحضرية، والمناطق الريفية بما في ذلك مناطق السكان الأصليين. إن دستورنا يقتضي إيلاء اهتمام متكافئ لتلك المسألة مع إيلاء الأولوية للفرد، ولاحتياجاته أو احتياجاتها والإسهام في توفير المسكن والبيئة الجيدة بصورة عامة.

إن الذين حضروا اجتماع اسطنبول ما زالوا يتذكرون تلك الدورة التي لا تنسى. ولا بد لي أن أقر بتأثري البالغ بالمشاعر الحارة التي عبر عنها بعض المشاركين حيث أن كل المقترحات التي طرحت في هذا المحفل الدولي جاءت تعبيرا عن الأصوات التي ارتفعت مطالبة بمكان كريم وسليم من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، وأكثر إنصافا من الناحية الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، كان من دواعي فخرنا في فنزويلا أننا قد انتهينا تقريبا من إعداد مشروع قانون حيازة الأراضي، الذي سيأخذ بأيدي المواطنين إلى حياة أكثر كرامة وأكثر إنسانية. ولذلك، يتزايد تأييد الشعب لسياسة هذه الحكومة، التي يشعر الشعب من خلالها أنه يشارك في تشكيل مستقبله بشكل مباشر.

وكثيرا ما يقول الفنزويليون: ”نحتاج للدعم والأصدقاء، لا للوسطاء الذين سيصادرون كلماتنا“. ولحسن الطالع، لقيت دعوة الشعب آذانا صاغية من الحكومة التي تتفهم أن من حق الشعب أن يسمع صوته. ووزارة البنية الأساسية في فنزويلا تركز عملها، في جملة أمور، على تهيئة بيئة مادية ملائمة وواضحة ومنظمة للمجتمع بغية تنمية أنشطته. وبالتالي، سيكون هناك مستوى معيشي أفضل بالتأكيد لمواطنينا، مع احترام حقوقهم كمواطنين، وأعني بذلك حقوقهم في الحصول على الأرض والمسكن.

ويحدوني الأمل في أن الأهداف التي حددت في اسطنبول ستعزز في نيويورك بفضل تضافر الجهود التي بذلتها كل الدول أعضاء الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية. إن احترام كرامة الإنسان سيضمن الاستمرارية لجهودنا، حتى تظل الكرة الأرضية هي الموئل المناسب للبشرية جمعاء، كما أن نفس الفهم سيعزز الأمل في عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان السيد جاك أدياهينو، وزير الدولة ووزير المستوطنات البشرية وتخطيط المدن والسجل العقاري في غابون.

السيد أدياهينو (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسعدني أن أخاطبكم باسم بلادي، غابون، في هذه الجمعية

اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العظيم لدور الأمم المتحدة في سعيها المستمر لتحقيق السلم والنهوض بالتنمية.

وبعد خمس سنوات من اسطنبول، تتيح لنا هذه الدورة فرصة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات، والتفكير في نهج جديدة، إذا اقتضى الأمر.

وكما تذكرون، فقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. وتتضمن هاتان الوثيقتان توصيات بشأن الموضوعات الرئيسية التي نوقشت، وهي المستوطنات البشرية القابلة للاستمرار في عالم يتجه إلى الانتقال إلى الحضر، والمسكن اللائق للجميع.

واتساقا مع هذه التوصيات، انتهجت بلادي سياسة للإدارة الحضرية تتقيد بهذا الإطار بدقة. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها غابون منذ ذلك الوقت، أود أن أشير إلى أننا قد أنشأنا، في إطار وزارة البنية الأساسية، إدارة للشؤون الحضرية العامة. وأنشأنا لجنة وطنية للموئل. وأنشأنا على المستوى الوطني رابطة فريدة من نوعها لرؤساء البلديات في غابون. وعززنا الشراكة بين الحكومة والمسؤولين المحليين المنتخبين والمجتمع المدني.

ولقد شجعنا أيضا مشاريع هياكل أساسية رائدة يمولها البنك الدولي. ومن المؤكد أن لهذه المشاريع مزايا اجتماعية وأنها تستهدف خلق وظائف محلية تشجع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في صناعة البناء وتحسن ظروف المعيشة من خلال بناء هياكل أساسية محلية في المقاطعات ضعيفة التكامل وتعزز القدرات الإدارية للأشغال العامة على صعيد الخدمات الفنية البلدية.

وكان أهم عمل تم القيام به هو اعتماد استراتيجية إنمائية حضرية يمولها البنك الدولي: إعلان سياسة غابون الحضرية. دعوني أكرر للبنك الدولي خالص شكر رئيس غابون وحكومتي على جهوده.

ويرتكز إعلان سياسة غابون الحضرية على تقييم صريح للحالة، والذي كشف عن توسع حضري عشوائي في غابون، ووجود هياكل أساسية عامة وبيئة متدهورة، وعدم كفاية خدمات النقل والخدمات الحضرية وعدم كفاية الموارد المالية للتنمية الحضرية.

وتبين سياسة غابون الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إصرار حكومتنا على تحسين مساهمة المدن في النمو الاقتصادي وتصعيد الحرب ضد الفقر وتعزيز الحكم الصالح في بلدياتنا.

وعلى نحو مماثل، حددت السياسة الحضرية الجديدة الأولويات التالية: تشجيع وتنمية اقتصاد حضري قادر على دعم نمو اقتصادي واجتماعي مستدام، وتوفير إطار ومناخ للقطاع الحضري يشجعان على استحداث أنشطة اقتصادية وتدفق رأس المال الخاص والتحكم في التوسع الحضري وتحسين ظروف المعيشة لسكان الحضر، ولا سيما في الأحياء الأكثر فقرا، وبناء القدرات الإدارية للبلدات من أجل إعدادها للاضطلاع بمسؤولية أكبر.

وتعكس هذه الأهداف الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه المدن، التي يعيش فيها أكثر من ثلثي سكاننا. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون إصلاحات مؤسسية وإدارية جريئة ومبتكرة.

وفي أعقاب كل هذه الإصلاحات الجذرية ستشجع سياستنا الحضرية الجديدة على انتهاج نهج شاملة والقيام بأعمال ملموسة على أرض الواقع، مما يؤدي إلى إدارة حضرية أفضل ويساعد على تلبية احتياجات مواطنينا، مع الأخذ في الاعتبار القيود الحالية للاقتصاد الكلي وكذلك التغييرات المتوقعة في الاقتصاد العالمي.

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة تمويلا كبيرا يمكن الركون إليه. إلا أنه، بسبب عبء مديونيتنا الثقيل، لا تستطيع غابون – مثل بلدان أخرى نامية – أن تتعامل مع الحالة بمفردها. ولذلك نأمل أن يواصل سائر شركائنا تعاونهم والعمل على تعزيزه.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر الأمم المتحدة مرة أخرى وأن أشجعها، عن طريق لجنة المستوطنات البشرية، في سعيها المستمر لاستحداث سياسات وبرامج يمكننا من خلالها أن نحسن ظروف معيشة شعبنا على الدوام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد هوفيك أبراهاميان، وزير إدارة الأراضي في أرمينيا.

السيد أبراهاميان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): إنه لشرف كبير لي أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل هذا الاستعراض والتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

باسم حكومة جمهورية أرمينيا، أعرب عن الأمل في أن يمثل هذا الاجتماع التاريخي علامة رئيسية في التعاون المثمر. ويولي بلدي اهتماما كبيرا بالوثائق المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في المؤتمر الدولي للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وبدأنا نضع وننفذ تدريجيا تدابير تعمل على ترجمة المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية إلى واقع.

لقد اعتمدت حكومتي برنامجا تدريجيا لوضع خطط شاملة للمدن في بلدي، والذي سيشجع تنفيذه على تنمية المستوطنات البشرية في الجمهورية وتكثيف عملية التحضر في أرمينيا.

لقد حدثت في السنوات الأخيرة، وفي أعقاب وقوع زلازل مدمرة ضربت أرمينيا، عمليات جيولوجية معينة زادت من تدهور الحالة. ولهذا تأثير خاص على خدمات النقل. علاوة على ذلك، وضعت الحكومة برنامجا لمكافحة الانهيارات الأرضية.

إن أحد الأولويات يتمثل في توفير المسكن لشعبنا. وأصبح لهذا أهمية خاصة عقب زلزال سبيتاك ونتيجة للتدفق الهائل في أعداد اللاجئين إلى أرمينيا جراء الصراع في ناغورني كاراباخ. ويوجد في الوقت الحالي ٤٥ ألف أسرة مشردة. ويتم بناء مساكن جديدة، واستخدام آليات جديدة وبديلة لتوفير المساكن للناس على أساس مبدأ المساعدة المالية محددة الهدف للمواطنين.

وبسبب الركود الاقتصادي، حدث انخفاض كبير في عدد الوظائف، وتزايدت البطالة. ومن أجل تخفيف حدة المشاكل الاجتماعية في أرمينيا، يجري تطبيق نظام للحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية. كذلك وضعنا استراتيجية لبرنامج استراتيجي مؤقت لخفض الفقر. ونتيجة لاستمرار إغلاق طرق النقل لأرمينيا والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك الإغلاق، تبقى هناك مشاكل عديدة تواجه اللاجئين بلا حل. ولقد ترك أكثر من ٦٠ في المائة من المواطنين المرحلين من أذربيجان ممتلكاتهم ومنازلهم وشققهم ومدخراتهم ورائهم، ولم يتلقوا حتى الآن أي تعويض. ويصل عدد المنازل التي تركها الأذربيجانيون ٣٠ ألف مترل، ولكن عدد المنازل التي تركها الأرمن في أذربيجان ٩٢ ألف مترل. لقد تلقى الأذربيجانيون من حكومة أرمينيا تعويضات يصل مجملها إلى ١١٠ ملايين دولار، بينما لم تتلق الأغلبية العظمى من الذين فروا من أذربيجان – أي أبناء وطننا – أي تعويض نقدي من حكومة أذربيجان.

ولقد أثارت حكومة أرمينيا مرارا مسألة التعويض عن هذه الممتلكات التي اضطر اللاجئون لهجرها. وللأسف لم يتم إحراز تقدم في هذا المجال. إننا بحاجة إلى حل لهذه

القضية وفق الاتفاقات الدولية من خلال محادثات ومواثيق ثنائية. وبسبب النقص الحاد في الإسكان، وضعت حكومتنا برنامجا لتوفير السكن للمرحلين، والذين بلغت تكلفته ٥٤ مليون دولار. ونتيجة لذلك، حصلت ١٣ ألف أسرة لاجئة على مساكن.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتناول المشكلة العصيبة لبحيرة سيفان، وهي أكبر حوض مياه عذبة في منطقة القوقاز ولها أهمية حيوية بالنسبة لبلدي. إذ ينبغي أن تصبح الحالة الإيكولوجية لبحيرة سيفان محط اهتمام وقلق على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وينبغي إيلاء الاهتمام المناسب بهذه المشكلة، لأن فقدان بحيرة سيفان في النهاية يمكن أن يؤدي إلى كارثة إيكولوجية لا مثيل لها.

لقد تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية التعاون الدولي في تخطيط وتنمية المناطق الحضرية في المستوطنات البشرية وسوف يوفر ذلك فرصا أكبر للتعاون الوثيق بين المدن والمستوطنات البشرية.

وظلت الحكومة تتعاون في تنفيذ هذه البرامج تعاونا وثيقا مع المنظمات الدولية، ولا سيما مع منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة التنمية الأمريكية الدولية، والبنك الدولي، وصندوق لينسيه الاستئماني، والبرنامج الأوروبي للمساعدة التقنية المقدمة لاتحاد الدول المستقلة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى الصعيد الثنائي مع حكومات الولايات المتحدة، واليابان، والهند، واليونان، وقبرص، وكوريا وعدة بلدان أخرى.

وأود في الختام أن أكرر أملي في أن تشجع هذه الدورة الاستثنائية التخطيط الحضري المستدام في مستقبل يتسم بالتعاون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كيمو ساسي، وزير التجارة الخارجية في فنلندا.

السيد ساسي (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير الإسكان في السويد، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أسترعي الانتباه إلى بعض المسائل التي تهتم بها فنلندا بشكل خاص في هذه المناسبة الهامة فيما يتعلق باستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل.

ويجري هذا الاستعراض في تزامن مع الجمعية الألفية. وقد أعلن رؤساء دولنا في إعلان الألفية عن عزمهم على تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، كما اقترح في مبادرة مُدن بلا أحياء فقيرة. ونحتاج إلى أخذ هذا الالتزام في الاعتبار خلال الاستعراض الحالي لجدول أعمال الموئل.

إن التحديات التي حددت في جدول أعمال الموئل تنطوي على أهمية هائلة في عالم اليوم. فنحن نشهد تزايدا سريعا في التحضر، وتلك ظاهرة شكلت بيئتنا الحياتية بشكل لا تضارعه أي تنمية أخرى من صنع الإنسان في تاريخ البشرية. وعلى الرغم من الاستثمار الهائل في التنمية الحضرية، فإن الأحوال السكنية في العديد من مناطق العالم ليست ملائمة والاتجاه الذي تتطور فيه الأحوال ليس بالضرورة مشجعا. والسبب هو أن فقر التنمية الاقتصادية والنمو السكاني السريع منتشران على نطاق واسع في عالم اليوم.

ومن ناحية أخرى، اتضح أن العديد من المدن ذات الموارد المتساوية مختلفة للغاية بسبب السياسات الإنمائية المتباينة. وينبغي لنا، إلى حد كبير، أن نُجري تقييما

للجوانب الإيجابية والسلبية لمختلف السياسات والنُهج، وأن نتعلم من المعلومات الناشئة عنها وننشرها. واللجان المواضيعية في هذه الدورة الاستثنائية تدعم هذه الأهداف. وأعتقد أيضا أن التعاون الدولي القائم ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يمكن أن يؤديا دورا هاما في هذا الميدان.

ووفقا لروح جدول أعمال الموئل، عززت فنلندا الحق في السكن اللائق في تعديل أجري عام ١٩٩٥ لدستورها. وفي ذلك التشريع، لا يضمن الحق في السكن، فيما عدا استثناءات معينة، كحق تنظر فيه المحاكم. ومع ذلك، فإن ما تم التأكيد عليه هو الدور الداعم الذي تضطلع به السلطات العامة. وإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات المحلية اتخاذ تدابير لتحسين الأحوال السكنية التي يستفيد منها بوجه خاص المشردون والذين تعتبر أحوالهم السكنية غير ملائمة.

ومن المشاكل الرئيسية على النطاق العالمي انقسام المدن بين مناطق ذات دخول عالية ومناطق ذات دخول منخفضة، مما أدى إلى مشاكل اجتماعية ومالية كبيرة. وقد بذلت فنلندا، كمسألة رئيسية في سياستها الإسكانية، جهودا متضافرة لضمان وجود مزيج اجتماعي من السكان في جميع المناطق السكنية. وقد طبقت تدابير مختلفة لتحقيق ذلك، منها على سبيل المثال وضع السكن الاجتماعي وغيره من أنواع السكن في نفس المناطق.

والسلطات المحلية أساسية للنجاح في مواجهة العديد من التحديات التي حددها جدول أعمال الموئل. وفي فنلندا اضطلعت البلديات بدور رئيسي. فعن طريق اللامركزية تتاح للأفراد الفرصة للمشاركة في تنمية مجتمعاتهم. وهذا يحدث، على سبيل المثال، من خلال الممارسة الديمقراطية في صنع القرار على مستوى البلدية. وتتيح اللامركزية أيضا للسلطات المحلية مستوى عاليا من الاستقلال المالي. ويتيح ذلك الاستقلال للبلديات أن تعمل من أجل نفسها.

وفي اسطنبول، قبل خمس سنوات، أكدت فنلندا الروابط الهامة بين تنمية المستوطنات البشرية والمسائل البيئية العالمية، وخاصة تغير المناخ. وقد تم الاعتراف بأهمية الهياكل الإقليمية وهياكل المجتمعات المحلية في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وتعمل فنلندا على الحد من التمدد الحضري غير المتسق بإدماج التنمية الجديدة في إطار الهياكل القائمة للمدينة، وبتشجيع نظام مواصلات ودي للبيئة. ونعمل أيضا جاهدين لخفض تلوث الهواء وزيادة فعالية نظمنا لإنتاج الطاقة. فعلى سبيل المثال، خلال العقدين الماضيين، انخفضت انبعاثات ثاني أوكسيد النيتروجين وثاني أوكسيد الكبريت في هلسنكي بنسبة ٧٠ في المائة، ولكن إنتاج الطاقة ازداد بصورة منتظمة. وقد رفعت التكنولوجيا المتقدمة للغاية كفاءة إنتاجنا من الحرارة والطاقة معا إلى أكثر من ٩٠ في المائة. وتستخدم تلك التكنولوجيا لتدفئة وتبريد الأحياء السكنية على السواء. وتدل خبرة فنلندا على أنه يمكن تحسين جودة الهواء بدون آثار سلبية على الإنتاج.

ونعتقد أن مداولاتنا بشأن جدول أعمال الإسكان ستكون محفلا ممتازا للتركيز على مستقبل مدننا ومستوطناتنا البشرية وتنميتها. ونحن نتطلع إلى هذه الدورة الاستثنائية كفرصة ممتازة لتقديم الدعم السياسي لمواصلة تنفيذ جدول أعمال الموئل. ويحدونا الأمل في أن يُغادر المشاركون في هذه الدورة الاستثنائية نيويورك بشعور من الثقة مفاده أن بوسعهم أن يؤثروا على نتيجة التنمية، وبرؤية عن كيف يفعلون ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريكاردو غوروسيتو، نائب وزير الإسكان والبيئة وإدارة الأراضي في أوروغواي.

السيد غوروسيتو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية، وأن أذكر بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول في عام ١٩٩٦، الذي انتخبت فيه بالإجماع مقررا للبلدان الممثلة في المؤتمر.

وخلال التسعينات، فإن أوروغواي، شأنها شأن البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية، فتحت الباب على مصراعيه لمطالب العالم المترابط. وخلال تلك الفترة بدأنا تطبيق تعديلات اقتصادية كان لا بد منها. وفي ذات الوقت، وترقبا للأثر السلبي الذي يمكن توقعه لتلك التغييرات على مجتمع أوروغواي، وضعت سياسات اجتماعية لتخفيف الاختلالات التي لا مناص منها. وفي ذلك الإطار، في أعقاب مؤتمر قمة الموئل الثاني، جعلت أوروغواي سياساتها العامة في مجالات الإسكان، والتخطيط لاستخدام الأراضي والبيئة تتوافق مع مفهوم الموئل الشامل.

واعتمدت حكومتنا الوطنية عددا من الاستراتيجيات الابتكارية للتعامل مع نتائج الإجراءات غير المنسقة في مجال المستوطنات البشرية، بتعزيز المحافل الإقليمية، وتنويع طرق الحصول على السكن، بتركيز خاص على توجيه عمليات الدعم المالي العام لأكثر القطاعات حرمانا؛ والبدء في مشروعات رئيسية لحماية البيئة والحفاظ عليها؛ وتعزيز الخطط الحضرية الرئيسية بالتنسيق مع الحكومات المحلية.

ومن حيث السياسات الإقليمية، انبرت أوروغواي بقوة لدعم السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وتحقيقا لتلك الغاية، وضعت الحكومة، بالتنسيق مع الإدارات المحلية وبتعاون تقني من فرنسا وجنوب أفريقيا، خططا استراتيجية لتعزيز الاندماج المادي لبلدنا في المنطقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أنديو سالازار (السلفادور).

ويُشدد وفدي على أهمية خطة العمل الإقليمية بشأن المستوطنات البشرية والدعم الذي تحظى به، والتي نعتبرها منهاجا استراتيجيا أساسيا. كما نؤكد على أهمية تنفيذ التوصيات المعتمدة في إعلان سانتياغو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وكذلك الاعتبارات التي تم التعبير عنها في اجتماع الوزراء والسلطات رفيعة المستوى في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، علينا أن نذكر الخطة الاستراتيجية لجنوب غرب أوروغواي لبناء جسر فوق نهر بلاتي الذي يربط بين دولتين هما الأرجنتين وأوروغواي. وفي أقصى الشرق من محور الطريق البري، يقف التخطيط الحضري في مدن المنطقة المتاخمة للبرازيل شاهدا آخر على السعي إلى التكامل. أما المنطقة الوسطى من بلادنا، والشائع تاريخيا أنها متخلفة في التنمية، فهي تستفيد في الوقت الحاضر من مشروع للتنمية الإقليمية وتخطيط استصلاح الأراضي.

وتوجه أنشطة القطاع العام خلال هذه الفترة بشكل أساسي نحو المجموعات العمرية الأكبر سنا والمحدودة الموارد، والتصدي للمشكلة المتزايدة المتمثلة في المستوطنات التي تفتقد التخطيط. وتحقيقا لهذا الغرض، شُرع في تنفيذ برنامج للإسكان منخفض التكاليف لصالح الفئات منخفضة الدخل التي لا عمل لها. وبموجب هذا البرنامج، يحصل المستفيدون على فوائد تستمر مدى الحياة وتشمل نوعية ممتازة من الإسكان، الذي يُقام على الأرجح في مناطق وسط المدن والمناطق المجاورة لها. وحرصا على استمرار هذا النظام، تتولى الدولة إدارة هذه المباني وصيانتها.

وتسعى الدولة كذلك للتصدي لظاهرة المستوطنات العشوائية والتي تفتقر للتخطيط بسبل مختلفة منها، في جملة

أمور، توفير أعداد كبيرة من قطع الأراضي مع تزويدها بالخدمات الأساسية لصالح سكان المستوطنات العشوائية المحتملين، وتوفير المواد والمساعدة الفنية من خلال المنظمات غير الحكومية، مما سيزيد المعروض من الأراضي الحضرية المتاحة بصورة قانونية؛ وإعادة تأهيل مناطق في المدن خلت من السكان، الأمر الذي سيؤدي، في جملة أمور إلى إعمار مناطق أخرى تنطوي على إمكانات كبيرة وقيمة وقفية، كما هو الحال في المناطق التاريخية في مونتيفيديو، وتوفير صندوق لعقود الإيجار تسهيلا لتأجير المخزون من المساكن الخالية للشباب في المقام الأول. وقد تحققت بعض أوجه التقدم في مجال حماية التنوع البيولوجي في المناطق الطبيعية، والتنمية المستدامة في المناطق الساحلية الواسعة من نهر بلاتي والمحيط الأطلنطي ومنطقة البحيرات.

والعناصر الأساسية للالتزامات المقطوعة في الخطة الوطنية للموئل الثاني تقيدت بها الحكومة ومعظم الإدارات المحلية. غير أن هذه التدابير المتخذة في إطار السياسة الاجتماعية قد عجزت عن وقف اتجاه التدهور في العديد من المناطق الحضرية نتيجة لتفشي البطالة وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية التقليدية، والتهميش.

وفي الختام، واتساقا مع القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية، التي تُعتبر أوروغواي نموذجا لها، ومتحدثا باسمها في مجتمع الأمم، تؤكد حكومة بلادي من جديد التزامها الثابت بإعادة تنشيط جدول أعمال الموئل في المستقبل، بوصفه أداة لتوصيل رسالة التحضر خلال العقود القليلة الأولى من هذا القرن نحو استعادة العدالة والإنصاف، حتى إذا تحدثنا عن الإنسانية كأسرة واحدة، لا يكون ذلك من قبيل المجاز فحسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسعادة السيد سلفادور غوميلا، نائب رئيس المعهد الوطني للإسكان في كوبا.

السيد غوميلا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): منذ مؤتمر اسطنبول، لم يكن التطور في المؤشرات العالمية بشأن المستوطنات البشرية والإسكان مشجعا على الإطلاق بالنسبة لما يُسمى بلدان العالم الثالث، وهو ما يمكن أن نلمسه في التقارير التي صدرت عن هذا الحدث، بما في ذلك تقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) نفسها. فالحقائق على أرض الواقع تذهب إلى أبعد مما يمكن أن تُعبر عنه الإحصاءات.

إن عملية التحضر السريعة والنمو السكاني الذي شهده العالم في العقود الأخيرة قد أسفر عن ذلك الرقم الهائل لتعداد سكان العالم الذي يناهز ٦ مليارات نسمة. ومع ذلك، لم يحدث بالمقابل أي تطوير للاتفاقات والعهود من أجل التوصل إلى حلول أفضل للمشاكل الحرجة التي يمثلها نقص المساكن، وحماية البيئة، من بين مشاكل أخرى، وهي مشاكل تفاقمت اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أكثر المناطق تحضرا في العالم، لم يصاحب هذه العمليات الاستثمار الاجتماعي الكافي، بل صاحبها تزايد الفصل الحضري، والتهميش، وعدم ضمان الحيازة، والعنف، وتضاؤل فرصة الحصول على الخدمات الاجتماعية وتدهور البيئة. ومما ساعد على تفاقم كل ذلك تواتر وقوع الكوارث الطبيعية. وواقع عام ٢٠٠١ بالنسبة لمنطقتنا ليس أفضل مما كانت عليه الحال في عام ١٩٩٦، عندما اجتمعنا في اسطنبول.

إن المبادئ والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في الموئل الثاني تمثل بارقة أمل بالنسبة لملايين البشر الذين

يعيشون في ظروف الفقر والتدهور البيئي ويعوزهم الإسكان الصحي والملائم.

إن تقلص مساعدات التعاون الدولي التي تقدمها غالبية البلدان المتقدمة النمو والاتجاه الواضح إلى إلغاء أو عكس اتجاه بعض المبادئ والتعهدات الأساسية التي تم الالتزام بها قبل خمس سنوات في اسطنبول إنما يُعرض هذه الإنجازات للخطر. وعلى الحكومات أن تواصل جهودها حفاظا على الأحكام التي يتضمنها جدول أعمال الموئل، والنهوض بتنفيذها عمليا وبحزم.

إن بلادي، التي تُعاني من شح الموارد والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المحكم والمستمر لأكثر من أربعين عاما، تسعى جاهدة لجعل الحق في الإسكان فعالا مع كفالة تنفيذ المبادئ والالتزامات وخطة العمل الناشئة عن جدول أعمال الموئل.

وقد ضمن السكان في بلادي الحصول على الخدمات الأساسية في التعليم، والرعاية الصحية، والثقافة، والرياضة وما هو أكثر من ذلك لجميع المواطنين. وقد وفرنا مياه الشرب من خلال القنوات المائية لجميع المستوطنات الريفية، وتم إدخال الكهرباء إلى ٩٦ في المائة من المساكن في البلاد. وتوجد مرافق للإقراض والتسهيلات المالية لتيسير حصول السكان على المساكن التي يتم بناؤها عن طريق قنوات الدولة، وبدعم يصل إلى أكثر من ٥٠ في المائة من التكلفة، دون تحميل أي ضرائب على الملكية مع ضمان الحيازة الكاملة. وتمتلك أكثر من ٨٥ في المائة من الأسر مساكنها.

وبالنظر إلى الأهمية الخاصة لهذه الدورة الاستثنائية، فإننا نؤكد من جديد رغبتنا في الاندماج والتعاون في ميدان الإسكان والمستوطنات البشرية مع كل البلدان، وخاصة مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من خلال اجتماع الوزراء والسلطات رفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية بغية تنفيذ خطة العمل الإقليمية وتعزيزها.

فلنعمل على حشد إرادتنا وجهودنا لوقف نمو الفقر وضمان مستقبل أفضل لشعوبنا، مستقبل أكثر إنسانية ويتسم بعدالة حقيقية ويتيح فرصة متكافئة لجميع الأمم وشعوبها، بصرف النظر عن حجمها أو قدراتها الاقتصادية أو العسكرية. ولنضع ثقتنا في الإنسان مرة أخرى، وفي حصافته وفطرته السليمة، وقدرته على التصرف كإنسان لنجعل المنطق والعدالة هما الأساس، بشكل عام، لقيام العلاقات بين الشعوب، والقضاء على التهميش والفقر والآفات الأخرى التي تصيب الإنسان اليوم أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي حمد الشمسي، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يُشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم ولأعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية، متمنيا لكم النجاح والتوفيق.

بالرغم من المبادرات والجهود التي بذلتها العديد من الحكومات وشركاؤها في مجال تنفيذ توصيات جدول أعمال الموئل الثاني، إلا أن التقارير والإحصائيات العالمية الأخيرة أكدت على وجود ما يزيد عن مليار نسمة بالعالم يعيشون في العراء دون مأوى مناسب ويفتقرون إلى أبسط الخدمات الصحية والاجتماعية الملائمة، فضلا عن تنامي حالات الفقر والصراعات الأهلية والإقليمية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي جميعها تُشكل عقبات أساسية تحول دون

تمكين العديد من الدول، ولا سيما النامية منها من تحسين وتطوير خططها وبرامجها الإنمائية والمعيشية.

وعليه، لا بد من قيام المجتمع الدولي والحكومات ببذل المزيد من الجهود والتدابير من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والنماء.

لقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة، وبتوجيهات سامية من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة على وضع قضية الاستيطان البشري في مقدمة اهتماماتها، مطبقة مبدأ اللامركزية في إدارتها، ومتبعة لسياسات إنمائية قائمة على الاقتصاد الحر، واستراتيجيات تمكينية، ومنتهجة مبدأ الشراكة بين المؤسسات الاتحادية والحكومات المحلية والقطاع الخاص، وكافة الشركاء المعنيين، بهدف تطوير قطاع الإسكان والمستوطنات البشرية لتلبية الاحتياجات السكانية وتوفير الاستقرار والحياة الكريمة لسكانها.

وفي ظل تلك السياسات، حققت دولة الإمارات تقدما في مجال الإسكان والاستيطان البشري، وذلك بإنشاء وتطوير مدن وقرى حديثة يتمتع فيها الإنسان بمستويات عالية من الخدمات العمرانية المتمثلة في منح الأراضي السكينة وتوفير مصادر التمويل لبناء السكن اللائق المزود بكافة الخدمات والمرافق الأساسية، فضلا عن الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية وغيرها.

كما أولت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا اهتماما لتوثيق ونشر أفضل الممارسات التي تُعتبر إحدى الأدوات الرئيسية لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية وخلق وعي شعبي وإعلامي بقضايا الإسكان والمستوطنات البشرية، حيث رصدت حكومة دبي منذ عام ١٩٩٥ جائزة دُبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة، وتبلغ قيمتها ٤٠٠ ألف دولار أمريكي تُمنح مرة كل سنتين وتوزع على أفضل عشر ممارسات.

إن دولة الإمارات تولي أعمال هذه الدورة اهتماما خاصا وتثمن الجهود الكبيرة التي بُذلت في الإعداد والتحضير لها، وتعتبر الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية أحد أهم الوثائق التي ستصدر عن هذه الدورة الاستثنائية لتحقيق تطلعات وطموحات شعوب هذا العالم. وعليه فإننا نُعبر عن دعمنا لأهداف هذا الإعلان، مع تأكيدنا على أهمية وضرورة احترام خصوصية الموروثات الثقافية والاجتماعية والحضارية والعقائدية للشعوب والنظم السياسية السائدة.

بينما تتناول هذه الدورة استعراض وتقييم ما تم إحرازه من تقدم تجاه التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتوفير المأوى المناسب للجميع، لا تزال البيئة الإقليمية والدولية تشهد حالات من النزاعات والاحتلال، لا سيما في منطقتنا العربية والخليجية.

ويمثل استمرار الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، منذ عام ١٩٧١ وسعيها الدائم لتغيير المعالم الديمغرافية والتاريخية لجزرنا الثلاث انتهاكا واضحا للسيادة الإقليمية لدولة الإمارات ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. ومن على هذا المنبر ندعو المجتمع الدولي إلى حث جمهورية إيران الإسلامية على التجاوب مع النداءات والمبادرات السلمية المتكررة الصادرة عن دولة الإمارات لإنهاء احتلالها لجزرنا الثلاث عن طريق المفاوضات الثنائية الجادة أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

إن مواصلة إسرائيل لانتهاكاتها وجرائمها الوحشية التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني يوميا وتدمير المساكن والمزارع بشكل منظم ومصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية بهدف الإخلاء القسري وتشريد

المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم ومساكنهم، تتعارض تماما مع أهداف ومبادئ هذه الدورة الاستثنائية.

وعليه نطالب من على هذا المنبر دول المجتمع الدولي، وخصوصا الدول الفاعلة في مجلس الأمن، تحمل مسؤوليتها القانونية والتاريخية من خلال ممارسة الضغوطات السياسية على الحكومة الإسرائيلية لحملها على الوقف الفوري للعدوان وممارساتها الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، والتي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، وحملها على تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بينها وبين الجانب الفلسطيني، فضلا عن مطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف والجولان العربي السوري واستكمال انسحابها من بقية الأراضي اللبنانية.

ونود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، أسوة بشعوب العالم الأخرى. إن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة يتطلب تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وختاما، نتمنى أن تحقق هذه الدورة الاستثنائية أهدافها المنشودة لرفاهية البشرية وسعادتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيان نيكولا فيليبي باليسترا، رئيس وفد سان مارينو.

السيد باليسترا (سان مارينو): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس وأشكره على تنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إن المشاركة الكثيفة لممثلي الدول الأعضاء على أرفع مستوى تأكيد وتشديد على الأهمية التي توليها حكوماتنا لمشكلة المستوطنات البشرية العالمية.

وتدرك حكومة سان مارينو على وجه الخصوص أهمية هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالتحضر والإسكان. إننا نعلم أن تنفيذ جدول أعمال الموئل لا يعتمد فقط على المعرفة الشاملة والكاملة للمشاكل، بل يعتمد أيضا على الاستجابة الفورية والفعالة من حكوماتنا. ويجب الربط والتنسيق بين هاتين الخطوتين الوثيقتي الصلة والضروريتين.

جعل تغير المناخ بعض الأراضي غير منتجة وتسبب خروج السكان في هجرات جماعية من المناطق الريفية إلى المدن. ونتيجة لهذه الزيادة السريعة في أعداد السكان في المناطق الحضرية أصبح من غير المستطاع تحمل الأوضاع المعيشية في المدن. ولا تتوفر في كثير من المدن المكتظة بالسكان شبكات اتصالات، وتمديدات مياه. كذلك لا تتوفر المدارس ومراكز الرعاية الصحية وغير ذلك من أشكال البنية الأساسية. وأدت زيادة الإنتاج الصناعي، من جهة، إلى إيجاد فرص جديدة للوظائف، ولكنها، من الجهة الأخرى، لم تساعد البيئة الطبيعية ولا الأوضاع المعيشية في بعض المراكز الحضرية. وأدى كل ذلك إلى إلحاق أضرار بيئية هائلة، وعلينا جميعا التصدي لها بسرعة وفعالية. ولكننا ندور في حلقة مفرغة، ويتعين علينا أن نتصدى لها من جميع جوانبها لكي نتمكن من الخروج منها تماما.

وتعرب سان مارينو عن الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد حوافز جديدة لضمان بقاء السكان الريفيين بصورة دائمة على الأرض وتقديم دفعة لعملية الهجرة الجماعية العكسية: من المدينة إلى الريف.

ويتعين علينا أن نعيد النظر في الزراعة. وفي البلدان حيث يكون ذلك مستطاعا، يتعين علينا أن نطور سياسات يكون من شأنها أن تديم عملية تحويل الزراعة التقليدية إلى زراعة بيولوجية وزراعة متكاملة.

ومسألة البيئة لها أهمية خاصة على الصعيد العالمي. وتتسم أيضا بأهمية بالغة في الوقت الحاضر في سان مارينو.

وتاريخ المستوطنات البشرية في جمهورية سان مارينو، بالرغم من مساحتها التي تبلغ ٦٠ كيلومترا مربعا، لا تختلف كثيرا من حيث الجوهر، عن مثيلاتها في بلدان أخرى.

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهد الإقليم تحولا سريعا وجذريا على غرار الأقاليم الأخرى، وتعين على سان مارينو أن تواجه هجرة السكان بصورة جماعية من الريف، ولكن بسبب افتقارها إلى مراكز حضرية كبيرة، تعين عليها أن تواجه عملية تكتيل لضواحي المدينة تسببت في إيجاد مراكز صغيرة، يتصف كل منها بمهام مختلفة. وأسفرت العملية الأخيرة لتطوير المباني عن تحويل شتى القرى إلى تكتلات كبيرة، مما أفقدها طابعها الأصلي، ولكن عملية تكتيل ضواحي المدينة لم تأخذ شكلا حضريا جديدا.

ولا تواجه جمهورية سان مارينو مشكلة إسكان في الوقت الحاضر، ويرجع الفضل في ذلك إلى عدد سكانها المحدود وإلى رفاهيتها الاقتصادية التي شهدتها مؤخرا. وللحيلولة دون حدوث هذه المشكلة ولمعالجة الوضع في الوقت الحاضر، اعتمدنا بعض التدابير السياسية والقانونية. فعلى سبيل المثال، قمنا بتحليل الحاجة الجديدة إلى مساكن جديدة؛ ووضعنا سياسة تجعل عملية شراء المساكن متاحة أكثر للسكان؛ واعتمدنا تدابير لتسهيل وتشجيع عرض المساكن للإيجار؛ ولبينا فورا الحاجة إلى مساكن مؤقتة للفئات الاجتماعية المحرومة؛ وأنشأنا مناطق عامة خضراء، وبنية أساسية، وأماكن لوقوف المركبات وأماكن عامة.

وتعين على سان مارينو أن تعالج مشكلة خطيرة أخرى: ضمان إقليمها، مع مراعاة أن الزيادة المفرطة في المباني في المناطق المكتظة بالفعل بالسكان والمزدحمة يمكن أن تشكل تهديدا للتوازن البيئي وتسفر عن صعوبات خطيرة. ولذلك يتحتم على سان مارينو أن تطبق في المستقبل تخطيطا متوازنا للمدن، يركز على التنمية المستدامة وعلى تحليل أثر التنمية على البيئة الطبيعية.

وترى جمهورية سان مارينو أن التنفيذ الفعال لما تمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لن يتحقق إلا بالاقتناع الحقيقي بأن المشكلة وحلها، على حد سواء، يشكلان اهتماما عالميا. ويتعين تحديد إجرائنا بصورة دقيقة ولا بد من أن يكون لدينا تصور لإعادة تشكيل أنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية. تتطلب، أكثر من أي شيء، سياسة جديدة للتعاون الدولي، يكون هدفها الرئيسي تحقيق المصلحة المشتركة لسكان كوكبنا، بدلا من تحقيق مصالح معينة لعدد قليل من البلدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيرو كينوشيتا، المستشار الخاص لوزارة الأراضي، والبنية الأساسية والنقل ورئيس وفد اليابان.

السيد كينوشيتا (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالانكليزية): أولا، أعرب عن امتناني العميق لجميع الذين اشتركوا في إعداد هذه الدورة الهامة. ويشرفني أن أمثل حكومة اليابان في هذه المناسبة الهامة.

لقد مرت خمس سنوات منذ أن اجتمعنا في اسطنبول لنؤكد على الروح التي سادت في اجتماع فانكوفر الذي عقد في عام ١٩٧٦.

غير أننا نواجه مشاكل صعبة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، من قبيل إضفاء الطابع الحضري على جناح السرعة، وقضايا بيئية واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وفي الوقت الحاضر، ولكي يتسنى لنا أن نحقق الرخاء للبشرية في القرن الجديد، الذي بدأ للتو، من المناسب تماما الآن أن نبعث برسائل قوية لاتخاذ إجراءات من أجل تخفيف حدة مشكلة المستوطنات البشرية، وهذا أمر ضروري من أجل إقرار السلام وتطور البشرية.

وانطلاقا من روح الشراكة، دأبنا على العمل في اليابان بجرأة للقيام بطريقة ملموسة بتنفيذ خطة الموئل بمشاركة الجماهير. واسمحوا لي أن أعرض لكم الأنشطة الرئيسية.

أولا، قضايا المستوطنات البشرية واسعة النطاق بدرجة كبيرة ومتنوعة، وتشمل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية. لذلك من الضروري وضع سياسات وطنية للأراضي بغية حل هذه المشاكل. وفي اليابان، وبغية تحسين أوضاع المستوطنات البشرية، ترمي السياسات الوطنية للأراضي إلى إضفاء البهجة على حياة الأفراد، وضمان سلامتهم وأمنهم، وتهيئة بيئة جميلة ومواتية وتشكيل مناطق ومواقع محلية متنوعة.

وثانيا، وبما أن نصف عدد سكان اليابان يعيشون في المناطق المتروبولية الثلاث في البلد، نبذل جهودا لتشجيع مشاريع النهضة الحضرية في القرن الحادي والعشرين التي تستهدف إعادة إحياء المدن من وجهة نظر بيئية، ومنع الكوارث والعولمة، بغية إثراء حياة المقيمين في الحضر.

وثالثا، واستنادا إلى الخطة الخمسية الثامنة لتشييد المساكن، التي وضعتها الحكومة اليابانية في آذار/مارس ٢٠٠١، سوف تقوم بصورة رئيسية بمهام أساسية مثل تشييد مواد لبناء مساكن جيدة الجودة تلبي الاحتياجات المتنوعة للدولة وتشييد بيئة إسكان نابضة بالنشاط تدعم مجتمع آخذ في النمو مع وجود عدد أقل من الأطفال.

أما فيما يتعلق بسياسات الأراضي، فسوف نواصل استخدام الأراضي بصورة فعالة وذلك بتشجيع سياسات تطوير الأراضي غير المستغلة بصورة كاملة أو غير المستخدمة في مراكز المدن.

ورابعا، لقد بدأت مشاكل المياه، بما في ذلك حالات نقص المياه وانتشار تلوث المياه والفيضانات الواسعة النطاق تظهر في أرجاء العالم وتسفر عن أشياء من قبيل نقص الأغذية وانتشار الأمراض المعدية. وربما يؤدي ذلك إلى حالة خطيرة في المستقبل القريب مع زيادة السكان وانتشار الطابع الحضري على جناح السرعة.

سوف يعقد المحفل العالمي الثالث للمياه في منطقة كيوتو في سنة ٢٠٠٣ لمناقشة مشاكل المياه. وأسترعي انتباه جميع الحاضرين من أرجاء العالم إلى أن يشاركوا بنشاط في ذلك المحفل.

وخامسا، سوف أتكلم عن منع وقوع الكوارث، وهو ما طالبت به اليابان بقوة في مؤتمر الموئل الثاني، استنادا إلى الدروس القيمة التي تعلمتها من الزلازل الكبيرة.

عُقد المؤتمر العالمي المعني بالكوارث الطبيعية لعام ٢٠٠١ في شباط/فبراير في أواجي، الواقعة في مقاطعة هايوغو، التي حدث فيها زلزال هانشين – أوجي الكبير. وأكد المؤتمر أن من الضروري وضع مبادئ توجيهية استراتيجية للترميم، وأُبرم اتفاق لتعزيز إطار العمل العالمي لمنع وقوع الكوارث بغية تنفيذ استراتيجيات عالمية لمنع وقوع الكوارث. فلنعزز التعاون الدولي والشراكة الدولية في مجال منع وقوع الكوارث في المستقبل وأن نعمل على تنفيذ ذلك الاتفاق.

ومنذ سنوات مضت، عندما وقع في اليابان زلزال هنشين – أواجي الكبير، تلقينا دعما كبيرا من جميع أرجاء العالم. وأعرب عن تقديرنا المخلص لذلك الدعم.

وأخيرا، أحيط علما بمشاركة حكومة اليابان على الصعيد الدولي في تنفيذ خطة الموئل. وتؤيد الحكومة اليابانية المشاريع التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية في المناطق المنخفضة الدخل وذلك بإنشاء الصندوق الائتماني من أجل الأمن البشري في الأمم المتحدة.

فالنهج التي يشارك فيها المقيمون أنفسهم مشاركة نشطة لتحسين الأوضاع المعيشية تكون فعالة إلى حد كبير في تطوير المناطق الفقيرة. ونولي الاهتمام لهذه النُهج القائمة على الشراكة التي تضم السكان الإقليميين عندما نتعاون مع مشاريع تخفيف الفقر. وتلك المشاريع تتضمن التدريب على العمل، وخلق فرص العمالة وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد أنشأت الحكومة اليابانية، كجزء من جهودها، صناديق لتخفيف الفقر في إطار المصرف الآسيوي للتنمية والبنك الدولي، اللذين تُمنح عن طريقهما مساعدة كبيرة.

علاوة على ذلك، فإن الشراكات بين مختلف الأطراف هامة في تنفيذ جدول أعمال الموئل. والحكومة اليابانية ستواصل تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان النامية وهي تقدم لها مساعدة مالية، مثل إعانات مشروع المنظمات غير الحكومية، وتمنح المساعدات للمشروعات الجماهيرية، وذلك لضمان التعاون الموجه إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد رحبت الحكومة اليابانية بافتتاح المكتب الإقليمي للسكان لمنطقة آسيا والمحيط الهادي في فوكوكا في ١٩٩٧، وهي تتعاون في حل مسائل المستوطنات في المنطقة. ونحن نتعاون عن طريق صندوق التعاون التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اليابان بهدف تنفيذ مبادرة كيتاكيوشو من أجل بيئة نظيفة. وتلك المبادرة اتخذت في المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي استضافته حكومة اليابان ونظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد دعمنا المبادرة بشكل نشط بوضع إطار دعم وطني.

وحيث أننا في القرن الحادي والعشرين، وندرك إدراكا متزايدا المسائل البيئية والطابع المحدود لموارد الأرض، فيجب على جميع الدول أن تتعاون لتحقيق عالم مزدهر يتسم بالوفرة يمكّن سكانه من أن يتمتعوا برفاه اقتصادي وروحي أيضا. وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للجمعية أن الحكومة اليابانية ملتزمة بتعزيز جهودها للقيام بدور في المجتمع الدولي وكذلك لتنفيذ سياساتها الداخلية المتعلقة بالمستوطنات البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غيديمينياذ سيركسنيس رئيس وفد ليتوانيا.

السيد سيركسنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس، بالنيابة عن وفد ليتوانيا، على تنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل استعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). فتقاسم تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات مع البلدان الأخرى يعطينا دفعة جديدة لتحقيق أهداف الموئل الثاني.

وبينما أنضم انضماما تاما إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، أود أيضا أن أشرك الجمعية في تجاربنا الوطنية فيما يتعلق بهذه المسألة. وليتوانيا تتفق مع مبادئ مشروع الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة. ومع ذلك، أود أن أؤكد ليس فقط أن التزامنا ينبغي أن يكون واضحا ويحمل رسالة مؤداها أن هدفنا هو تحسين ظروف المعيشة للفقراء، وإنما أن تُتخذ أيضا إجراءات ملموسة.

إن تنفيذ نتائج الموئل الثاني كان هدفا مستمرا للحكومة الليتوانية. والعملية الجارية لانضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي وتطلعه إلى زيادة الرفاه الشامل يتم السعي لتحقيقهما على حد سواء عن طريق نشاط الاقتصاد الكلي، الذي يخلق شروطا مسبقة لتنفيذ نتائج الموئل الثاني.

إن العمليات الأوروبية المشتركة لها تأثير دائم على ليتوانيا. وبنية الناتج الوطني الإجمالي لليتوانيا في طريقها لتصبح مشابهة لبنية بلدان أوروبا الغربية. إن القطاع الخاص لا يمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لليتوانيا. وتحولنا الاقتصادي وصل إلى مرحلته النهائية. وتُلاحظ في الوقت الحاضر اتجاهات في النمو الاقتصادي. ونوعية الحياة في تحسن والاستثمار الطويل الأجل في قطاع الإسكان في تزايد.

لقد أنشئت شبكة للمناطق الحضرية بالفعل في ليتوانيا، وهي تبين بنية مستوطنات متوازنة، مع توزيع الوظائف المختلفة بين المراكز الحضرية. وحتى على المستويات الأدنى، تبدو بنية المستوطنات متوازنة. وهذه الحالة تخلق ظروفا مواتية لتحقيق التكامل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وتنميتها أيضا في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية جديدة.

ومع أن تحول ليتوانيا إلى اقتصاد السوق كان له أثره على بناء المساكن، بدأ استخدام مواد جديدة وأفضل من الناحية النوعية تساعد على خفض استهلاك الطاقة. وبدلا من تخصيص ٣٣٦ مسكنا لكل ١ ٠٠٠ من السكان، أي بتخصيص ٢٠ مترا مربعا لكل فرد - وهو ما كان عليه الحال في سنة ١٩٩٥، تخصص الآن ٣٥٦ وحدة سكنية لكل ١ ٠٠٠ من السكان، بمتوسط ٢١,٥ مترا مربعا لكل فرد، و ٩٧ في المائة من الوحدات وحدات خاصة. إن الاستثمار في بناء المساكن الجديدة يمثل حوالي ٩,٢ في المائة من الاستثمارات الكلية؛ ومع ذلك فإن النسبة المخصصة للإسكان الاجتماعي ينبغي زيادتها. والبلديات الليتوانية تحث دائما على تحمل مسؤولية أكبر لبناء الإسكان الاجتماعي.

وقد زاد عدد المنازل التي بنيت حديثا والتي تشغل كلا منها أسرة واحدة زيادة ملحوظة، والنوعية الشاملة للمباني تحسنت. ولما كان عدد كبير من المنازل، وبخاصة تلك الموجودة في المدن، مصنوعة بألواح كبيرة لا تحقق الكفاية في الطاقة، فإن الاستثمار في تجديدها وتحديثها متزايد بشكل مستمر. وحتى نفي بالالتزام ببرنامج الإسكان الذي تدعمه الدولة، وحتى نُيسِّر الظروف لحيازة المساكن عن طريق الشراء، أو البناء أو التجديد، تتخذ الحكومة الليتوانية عددا من التدابير في إطار سياستها الاستراتيجية للإسكان. لقد نفذ في ليتوانيا حوالي ٢٠ قانونا وضعف هذا العدد من النظم والإجراءات، المتعلقة بالإسكان والمستوطنات البشرية خلال السنوات الخمس الماضية. ومدونة القانون المدني، التي بدأ نفاذها في ليتوانيا هذا العام كانت صكا قانونيا هاما لتحسين إدارة الملكية السكنية. وإنشاء وتشكيل جمعيات لملاك المساكن في المنازل المخصخصة لأكثر من أسرة يجري النهوض به، وفي الوقت الحاضر يجري باستمرار تحسين تشريع يتعلق بأنشطة جمعيات ملاك المساكن. ويصاغ في الوقت الحالي قانون جديد بشأن جمعيات تشييد المباني السكنية.

لقد وضعت الحكومة الليتوانية سياسة جديدة بشأن ملكية سكنية، يجري التركيز فيها على المشاكل والتدابير القائمة لحيازة وتعمير واستئجار المساكن المملوكة لبلديات. وبزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لإعانات القروض، زاد دعم الدولة للأسر الشابة - التي يبلغ سن العضو فيها أقل من ٣٥ عاما - للحصول على مسكن.

وبدأت شركة تأمين قروض الإسكان أنشطتها في العام الماضي. وتوفر الشركة تأمينا للقروض وضمانات للمصارف أيضا. وقد مكنت الناس من تلقي قروض للإسكان بحيث يدفع المشتري دفعة أولى قدرها ٥ في المائة فقط.

وبعد إصلاح نظام المسح وتسجيل العقارات وإنشاء بنية جديدة خاصة للقروض برهن عقاري، زاد عرض هذه القروض بشكل كبير. لقد اكتملت كفاية توفير الطاقة في مشروع رائد للإسكان بشكل ناجح بتمويل من البنك الدولي ونفذته مؤسسة الإسكان والتنمية الحضرية. والمؤسسة، التي أنشئت في عام ١٩٩٦، توفر قروضا لاتحادات ملاك المساكن وللمدارس. وتجري الاستعدادات لإجراء مفاوضات مع البنك الدولي من أجل قرض إضافي لاحتياجات التجديد الإسكاني في ليتوانيا.

ونعرب عن ارتياحنا للتعاون المثمر مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأيضا مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيلنيوس. وخطة البلد بشأن الإسكان في ليتوانيا، التي أعدت بالتعاون مع فريق من الخبراء الدوليين، نُشرت باللغتين الانكليزية والليتوانية. وقدم إلى المؤسسات الحكومية وإلى المجتمع على حد سواء لمناقشة تحسين الإسكان في ليتوانيا. وتتناول الاستراتيجية المشاكل الرئيسية في تجديد الإسكان، وتقترح سبل تنفيذ تدابير كفاية الطاقة وتقدم توصيات عملية أخرى. والتعاون مع الوزراء الممثلين في هولندا، وبولندا، وألمانيا، والسويد، والدول المجاورة لنا في البلطيق كان له أثر على عدد من الأفكار التي تمثل تحديا المتعلقة بتنفيذ أحكام وثائق الموئل الثاني.

وإننا نعتبر روح الموئل الثاني حية وطيبة. وهي تلهمنا للقيام بالمزيد من الخطوات لتنفيذ نتائج الموئل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيرند نيهاوس، رئيس وفد كوستاريكا.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): من الواجبات الأساسية على المجتمع الدولي ككل وعلى كل حكومة من حكوماته القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وتوفير الإسكان اللائق لكل شخص. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يذكرنا، في الفقرة ١ من المادة ٢٥، بأن:

> ”لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن ...“.

ونتيجة لذلك، ينبغي اتباع نهج إنساني عميق إزاء تنفيذ جدول أعمال الموئل ومشروع الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، الذي سنعتمده قريباً. فالهدف منهما، استناداً إلى الكرامة المتأصلة في جميع الأفراد، هو الترويج للتمتع الكامل بالحقوق الأساسية وكفالتها.

والمدن من أرفع منجزات الحضارة. إذ تضم بين جوانبها جميع طاقات البشرية وجهودها وفنونها ومعارفها. وهي توفر مسرحاً مثالياً للتفاعل الخلاّق والبنّاء بين الناس. فلا يمكن أن يوجد هذا النطاق الهائل من الفرص والخيارات اللازمة لنماء البشرية بشكل كامل على الأصعدة الفكري والعاطفي والروحي إلا في المدن.

ومن دواعي الأسف أن المدن أيضاً تتضمن أسوأ الأوضاع المعيشية. فالفقر والجوع والمرض وعدم الأمن والبطالة والتمييز والافتقار إلى الخدمات الأساسية وآثار الصراعات والكوارث الطبيعية تلقي بظلالها المزعجة فوق مدننا. فكم من الأطفال يعيشون في الشارع؟ وكم من الشيوخ يموتون وهم ضحية للنسيان؟ وكم من الأسر تعاني الجوع؟ فالمدن يمكن أن تكون مُفقدة للإنسانية إلى حد كبير. ومن السهل جداً أن تعمي أضواؤها البرّاقة الأبصار وأن تمتنع الرغبة عن رؤية ما يعانيه سكانها من آلام.

ويمثل الفقر العائق الرئيسي الذي يحول دون التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وما لم تكن لدينا الموارد الاقتصادية اللازمة، من المستحيل أن ننهض بالأوضاع

المعيشية لمواطنينا. وتحدي الفقر هو أمر متعدد الأوجه. ولكي نتصدى له، لا بد من مواجهة وتلبية الاحتياجات المتعددة إلى الغذاء والصحة والرعاية والإسكان ومياه الشرب والتعليم والتدريب على الوظائف والعمل والأجور العادلة والإنتاجية والتنافس وسبل الوصول إلى الفرص. ولا بد من مكافحة العوائق الهيكلية التي تزيد من حدة مشكلة الفقر أو تمنعنا من التغلب عليها. وتشمل هذه العوائق الاختلالات المالية، والافتقار إلى رأس المال لأغراض الاستثمار الإنتاجي والاجتماعي، وتقييد سبل الوصول إلى الأسواق الدولية، والكوارث الطبيعية التي لها آثار مدمرة على أشد الاقتصادات فقراً وأكثرها ضعفاً.

ويتعين علينا في الوقت ذاته أن نتصدى لخطر النمو غير المتوازن، الذي يجعل المستقبل قاتما بشبح اتساع الهوة بين من هم أشد فقراً ومن هم أعظم ثراء. فانعدام الإنصاف في سبل الوصول إلى الفرص يكثف الصراع الاجتماعي، ويقلل من القدرة على الحكم في البلد، ويولد العنف الاجتماعي. ولهذا السبب، من الضروري أن نتخذ التدابير الفعالة لإيجاد مجتمعات أكثر عدلاً وأكثر إنصافاً. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يدعم تصميم الهياكل الأساسية للمراكز الحضرية وتشييدها التنمية الاقتصادية، وذلك بحفز الأنشطة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل.

وقد شهدنا في الأعوام الأخيرة كوارث طبيعية متكررة في منطقة أمريكا الوسطى. وبالرغم من أن تلك الكوارث قد نشأت عن أحداث طبيعية من قبيل الأعاصير والزلازل والسيول، فإن آثارها المؤسفة تفاقمت بفعل مظاهر القصور في التنمية الحضرية والنمو الحضري. والتكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمواجهة الطوارئ البيئية الهائلة. ولهذا السبب، يجب أن يخفض تصميم المناطق الحضرية من درجة تعرض المستوطنات لهذه الكوارث. ويجب علينا أن نعتمد أساليب في البناء تقلل إلى أقصى حد الآثار الناجمة عن التحركات الأرضية وأن نحظر البناء في المناطق المعرضة للفيضانات أو الانهيارات الجليدية. وأفضل وسيلة للحماية من الكوارث الطبيعية هي اتباع سياسة بيئية تضمن الإدارة المستدامة للأراضي، وتمنع اقتلاع الغابات والتآكل، وتكفل الإدارة السليمة للمياه.

وتتطلب التنمية المستدامة للمراكز الحضرية إعداد خطط للتنمية تراعي الموارد الطبيعية المتاحة، واحتياجات المجتمع المحلي الحالية والمقبلة، وإدارة النفايات والتلوّث، وسبل الحصول على الخدمات الأساسية والنقل، وعمليات التقييم للتأثيرات البيئية. ويجب أن تسير هذه الجوانب التقنية جنباً إلى جنب مع عملية ديمقراطية وشفافة متصلة للتشاور مع المجتمعات المحلية المعنية، من أجل الاستجابة بشكل ملائم لرغباتها وتوقعاتها.

واليوم، يسرني أن بوسعي القول بأن لدى كوستاريكا برنامجاً شعبياً نشطاً لبناء المساكن يتوخى كفالة تمتع جميع أبناء كوستاريكا بحقهم الأساسي في المسكن اللائق. وتحاول البرامج الاجتماعية في بلدي أن توفر لجميع الأسر بيتاً مأموناً، وسبلاً كاملة للحصول على خدمات المياه والكهرباء والتخلص من النفايات، وسبلاً عادلة للوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم. ولدينا اقتناع بأنه لن يتسنى إلا بهذه الطريقة، أي من خلال التزام سياسي راسخ، توفير الأوضاع المعيشية اللائقة الجديرة بالجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد مارك نتيتورويا، رئيس وفد بوروندي.

السيد نتيتورويا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بتوجيه تهانئي الصادقة باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي لرئيس هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين ولجميع أعضاء المكتب، الذين وضعت هذه

الجمعية العامة فيهم كل ثقتها. ولدي ثقة في أن هذه الدورة الهامة ستتوج بالنجاح الحقيقي بفضل ما يتسمون به من الحكمة وثراء التجربة. وأؤكد لهم دعم وفدي من أجل نجاحهم فيما يضطلعون به من أعمال.

وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام ولمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الأعمال التحضيرية الطيبة لهذه الدورة ولجودة وثراء الوثائق التي تم إصدارها. ذلك أن الاستراتيجيات والتوصيات البالغة الأهمية التي قاموا بصياغتها خلال الاجتماعات التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية قد أظهرت للبشرية بصفة عامة أهمية المستوطنات البشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الألفية الجديدة.

وتواجه بوروندي التي يبلغ عدد سكانها على وجه التقريب ٧ ملايين نسمة كثافة سكانية عالية، تتجاوز ٢٥٠ من السكان للكيلومتر المربع، فضلاً عن معدل نمو سكاني من أعلى المعدلات في قارتنا. والسكان ريفيون بصفة أساسية، إذ لا تتجاوز نسبة الحضر في بوروندي ٧ في المائة. وهذا هو السبب في أن حكومة بوروندي وضعت سياسة طوعية ترمي إلى إنشاء مراكز حضرية ثانوية لأجل التخفيف من الضغط الديمغرافي على الأراضي الزراعية المحدودة.

وقد اعتمدت بوروندي هذه السياسة تجنباً للآثار الضارة التي يمكن أن تنجم في المستقبل القريب، من ناحية، عن النزوح الجماعي للسكان الريفيين الذين لا توجد لديهم أراض يزرعونها، ومن ناحية أخرى، وعن الحاجة إلى توفير ما يلزم لمواجهة العودة الجماعية للاجئين لدى التنفيذ الفعال لاتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

لكي نفعل ذلك، من الضروري تزويد المراكز الحضرية الثانوية بوسائل التخطيط والإدارة الحضرية لإنشاء مرافق مشتركة وبنية تحتية عن طريق برامج عمل مكثفة بشكل كبير، ولتعزيز العمل غير الزراعي عن طريق الصناعة المترلية وغيرها من النشاطات المدرة للدخل.

تعتبر حكومة بوروندي أن السكن هو حق إنساني يعادل حق الطعام والصحة. وقبل أزمة ١٩٩٣ وضعت حكومتي برامج واسعة لبناء المساكن وتحسينها في المراكز الحضرية والريف وذلك بمساعدة السكان أنفسهم والمعونات الثنائية والتعاون المتعدد الأطراف. لقد تم تحقيق مثل هذا التقدم الهائل لدرجة أنه لو استمر على نفس المنوال لتجاوز المعدل نسبة ٨٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٠. وللأسف، أثرت الأزمة بشدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولم تؤد تلك الأزمة إلى وفاة الآلاف من الناس وتشريد مئات الآلاف منهم فحسب، بل أدت إلى تدمير كبير في الإسكان. وقد أظهر هذا الوضع مدى أهمية الإسكان كحق إنساني يماثل حق الحياة.

ولعلاج هذه الحالة التي أثرت على الاستيطان البشري وتطبيق التوصيات التي قُدمت في عدد من الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر اسطنبول، قامت حكومة بوروندي بإعداد خطة وطنية تركز بشكل رئيسي على مجالات العمل التالية: عودة المهجرين واللاجئين وإعادة تأهيلهم؛ إعادة إعمار البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمساكن التي دمرتها الحرب، وتنفيذ سياسة متوازنة لتطوير المراكز الحضرية؛ وتعزيز الإسكان والخدمات ذات العلاقة وحماية البيئة.

وعلى أي حال، لا يمكن تنفيذ هذا البرنامج بشكل كامل إلا في بيئة يسودها السلام والأمن. لذلك بدأت الحكومة عملية سلمية ووجهتها عن طريق

المفاوضات بين البوروندين لتحقيق المصالحة بين أبناء وبنات بلدنا. وقد أدت هذه المفاوضات بأسلوب عالمي وشمولي وبوساطة نيلسون مانديلا إلى اتفاق سياسي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، غير أن السلام لن يأتي إلا عند انتهاء الحرب والتمكن من تنفيذ هذا الاتفاق.

والحكومة مقتنعة أنه بهذا الاتفاق يمكن تنفيذ خطة عمل الموئل. وقد أعطتنا الدائرة المستديرة للمتبرعين التي عقدت في باريس أخيرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أملا كبيرا. وقد كان ذلك المؤتمر ناجحا. وقد تم التعهد بـ ٤٤٠ مليون دولار لبلدنا لدعم الحكومة في برنامجها لتعزيز السلام وإعادة الإعمار الوطني.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر باسم حكومتي الإعراب عن تقديرنا المخلص للدول الصديقة والمنظمات الدولية على ما أبدته من دعم وعطف نحونا. تأمل حكومتي بأن يتم توفير العون الموعود بأسرع ما يمكن.

وبالتأكيد فإن المساعدة التي تم التعهد بها في باريس هامة، غير أنها ليست كافية نظرا للاحتياجات الكبيرة لعملية إعادة الإعمار. لذلك بدأنا بحملة لمناشدة المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده لمساعدة حكومتنا وشعبنا في تنفيذ خطة عملنا الوطنية. إن حكومة جمهورية بوروندي تشعر بالأمل والتفاؤل إزاء كرم وتضامن المجتمع الدولي.

وقبل أن أنهي كلمتي أود أن أؤكد مرة أخرى بالنيابة عن حكومتي على ضرورة إعادة إحياء وتعزيز قدرة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يجب أن يستمر في القيام بدور قيادي في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد أنخيل أدموندو أوميليانا ميركادو، رئيس وفد هندوراس.

السيد أورليانا ميركادو (هندوراس) (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، يتشرف وفد هندوراس بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخاصة ونشعر بالامتنان للبيان الذي ألقاه الأمين العام في افتتاح الدورة.

إن الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية هي السبب الرئيسي في مشكلة المستوطنات البشرية الحالية. إنها ظاهرة تاريخية مشتركة لجميع الشعوب. غير أن اليوم، عندما تقترن العولمة بالعوامل التقليدية التي ولّدت هذه الظاهرة، بالإضافة إلى عوامل تجعلها مشكلة تؤثر على جميع الشعوب بالتساوي، فإن مظاهرها لم تعد عرضة لسياسات الحكومة فقط؛ وقد اكتسبت في الواقع مركز مسألة جوهرية في العلاقات بين الدول.

إن الضغط الذي يمارس على المدن الكبيرة في الهجرة من المناطق الريفية وإنشاء الصناعات التي تلوث البيئة قد أدت إلى ظهور اختلال رئيسي في اقتصاديات الدول النامية، وبشكل خاص السياسات والبرامج الهادفة إلى تزويد المستوطنات البشرية.

وتواجه بلداننا كل يوم اهتمامات متزايدة، وأزمات ناشئة عن عدم كفاية خدماتنا الأساسية، مثل الكهرباء، وماء الشرب، والتمتع بالصحة الجيدة وغيرها. ونقوم بجهود كبيرة للتغلب على الآثار المدمرة للحركة السكانية المضطربة والنشاطات الصناعية، وبشكل خاص التلوث البيئي، الذي يولّد جزءا كبيرا من أكثر مشاكلنا خطورة.

ولكن في الآونة الأخيرة أضيف عامل جديد لتدهور هذه المشكلة ألا وهي الطبيعة. إن الأبعاد الضخمة للكوارث، قد ألحقت الدمار بأمم بأسرها إما بتدمير قدرتها الإنتاجية أو بتوجيه ضربة شديدة لها.

لقد كانت بلدي، هندوراس، من بين تلك الضحايا. لقد بدأت حكومتي التي ستنتهي مدتها بمعالجة العواقب المدمرة لإعصار ''ميتش''؛ وقد كانت أولويتها الأساسية طوال مدتها في الحكم تعضيد الشعب ماديا ومعنويا، وهو مسعى لاقى تضامنا غير مشروط من المجتمع المدني.

وقد تضاعفت مشكلاتنا في لحظة، وبشكل خاص المستوطنات البشرية. فقد تلاشت بلدان بكاملها عندما أطلق العنان لقوى الطبيعة العمياء، وقد مُحي العديد من القطاعات في المناطق الريفية والحضرية، أو تأثرت بقسوة، وبشكل خاص الفئات المستضعفة. إن حماية صحة المتأثرين بذلك وتوفير المأوى لمن بقي منهم تحت رحمة العوامل الجوية وتهيئة الظروف اللازمة لإعادة تنشيط الاقتصاد، كلها عوامل فرضت نشاطات على الدولة.

لا تزال مشكلتنا الإسكانية من بين المشاكل الرئيسية، غير أنه بالرغم من ذلك ومن حجم الكارثة وندرة مواردنا، نستطيع أن نقول بارتياح إنه قد تم تحقيق تقدم إيجابي وثابت في هذا المجال، وطبعا بفضل الدعم السخي والفعال من المجتمع الدولي. وقد تم توفير المأوى للمتضررين ريثما يتم إيوائهم في أماكن دائمة. والبيئة هي تحتل أولوية في جميع برامج ومشاريع الحكومة، وأصبحت قدرتنا الإنتاجية في مرحلة تشغيلية، وإن لم تكن تعمل بشكل كامل، فعلى الأقل تعمل إلى درجة ملموسة.

وبالطبع، فإن طائفة الموضوعات المعلقة طائفة كبيرة، ولكن الأساس قد أعيد بناؤه، وعلى الرغم من العقبات، ويجري العمل على إقامة بقية الهيكل بحماس وتصميم.

ووفدي يؤيد المبادئ العالمية التي نأمل أن تعتمد في الإعلان الذي يناقش حاليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسعادة السيد عبد الله باعلي، رئيس الوفد الجزائري.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إننا هنا اليوم في نيويورك نضطلع معا بتقييم دقيق وواضح الرؤية لما أنجز منذ اسطنبول في مجال المستوطنات البشرية، وأن نفكر معا بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها بغية مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وتعزيز حقوق الإنسان والقضاء على الفقر. وبتلك الطريقة يمكننا أن نوفر لجميع سكان كوكبنا حياة تتوفر فيها ظروف الكرامة والأمن، التي لهم فيها حق مشروع.

ومنذ زمن موغل في القدم، ربط الإنسان النموذج المثالي لتنظيم المجتمع – المدينة – بتصميم وتشييد المستوطنات البشرية.

وفي الجزائر يتكيف حجم القصبة أو القرية بدقة مع الموارد الطبيعية؛ وتقام نُظم الري على نحو يحقق الحد الأقصى من استخدامها استخداما رشيدا ومقتصدا؛ وتصمم الطرق والمباني بطريقة تتيح للناس التمتع بالهواء الطلق والشمس مع احترام جيرانهم. وهذا يترجم، من حيث المستوطنات البشرية، إلى ثقافة كاملة تقوم على حياة المجتمع.

وفي ذات الوقت، تسود مجموعة مزدوجة من الأحكام. أولها قانون حضري حقيقي يحكم العلاقات الإسكانية بين الفرد وجاره، والثاني يحكم الشروط اللازمة

للحفاظ على المناطق العامة وتنميتها بالدعوة إلى تضامن الجماعة المحلية، الذي نسميه تويزا، أو تاؤوسا أو تويزي.

وفي عالمنا الحديث يجري البحث عن القيم. فالمواطنة، والمسؤولية المشتركة، والشراكة والحكم – هل هذه المفاهيم، الرائجة كثيرا اليوم، ليست التعبير الأساسي عن المبدأ المتمثل في أن المستوطنات، قبل كل شيء، تمثل مجتمعا قائما على التضامن.

ويبدو لنا أن الوقت الآن أنسب وأن من الضروري التذكير بمبدأ التضامن بالنظر إلى أن الأحوال المعيشية في المدن في جميع أرجاء العالم، وزيادة عدد المشردين والأحياء الفقيرة، وتدهور البيئة، وارتفاع معدلات الفقر وتجدد انتشار أمراض الطفولة، لا تُبدي علامة للتحسن.

وعلاوة على ذلك، فإن التركيز الشديد للأشخاص الذين تجبرهم ظروف الفقر المدقع على السكن في أطراف المدن وفي مناطق تنطوي على خطورة عالية يسهم في مشاكل الإسكان ويؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن في المناطق الحضرية للبلدان النامية.

وفي هذا الصدد، يوفر جدول أعمال اسطنبول منظورات وأطر مفيدة وواقعية للتعاون. ويجب أن نستعملها لمصلحتنا.

وبالنظر إلى ضخامة التحديات التي تواجهنا، يتطلب الأمر تضامنا دوليا حقيقيا. ويجب أن يقوم على تقديم مساعدة إنمائية ضخمة، وعلى إلغاء الديون أو تحويل الديون إلى مساعدة إسكانية، ومكافحة الفقر والمحافظة على البيئة. وهو يجب أن يدعم ويرسخ الإجراءات التي اتخذت على الصعيدين الوطني والإقليمي.

إن الزيادة الكاسحة في المناطق الحضرية وما لذلك من صلات بالفقر، يثير بدوره عددا من الأسئلة. ومما يجعلها أكثر صعوبة ضعف الحكم والتمويل المحلي، والإدارة الحضرية غير الكافية وأنماط الإدارة البالية التي خلفها الزمن، والتي تتطلب، كجزء أساسي من النهج القائم على أساس حقوق الإنسان، اتخاذ تدابير حاسمة لتحقيق مزيد من المشاركة من قبل السلطات المحلية والوكالات المسؤولة عن إدارة الإسكان.

والحاجة إلى الأمن الإسكاني تسهم أيضا في بروز نهج جديد تجاه السياسية الإسكانية، يكون هدفه تعزيز حصول الفقراء وعلى نحو متزايد حصول النساء ليس على إسكان أفضل فحسب ولكن على الخدمات العامة أيضا، وبالتالي ضمان الحق في العمالة المعقولة، والتمثيل السياسي على الصعيدين المحلي والوطني، والمساواة الحقيقية بين الجنسين.

وأخيرا، فإن الحكم المحلي، الذي ينطوي على نقل السلطة إلى مستوى القواعد الشعبية، يعني ضمنا اعترافا بحقوق مختلف قطاعات السكان لتشارك مباشرة وبفعالية في القرارات التي تؤثر عليها.

وبالنسبة لنا نحن، يشكل تزايد عدد المناسبات الهامة التي تحدث على الصعيد العالمي والتي تركز على مجالات البيئة والموارد والمدن، فرصة جديدة للتذكير بمسؤوليتنا الجماعية في هذه المجالات.

واليوم تبدو متطلبات العولمة والسعي المشروع إلى الوفاء باحتياجات الأغلبية في مجالات العمالة، والإسكان، والعناية الصحية والتعليم، وهي تدفع بنا لا محالة في اتجاه تنمية تقوم على الكم وتمزق مدننا وتضر بها.

وينبغي أن تقوم استجابتنا للتحديات الرئيسية للألفية الثالثة على تعزيز قدراتنا الخلاقة، للمضي نحو العالمية دون أن نفقد أنفسنا فيها وأن نكيف استجاباتنا للاحتياجات

المستجدة، بينما نستمد الإلهام من أفضل جوانب ثقافتنا وتقاليدنا.

وبهذه الروح، يجب علينا، هنا في نيويورك، أن نعمل على ترجمة هدفين رئيسيين في مجال المستوطنات إلى حقيقة واقعة: توفير السكن الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يزداد تحضرا ويتخذ كل يوم على نحو متزايد شكل قرية عالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيد راشد عليموف، رئيس وفد طاجيكستان.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): إن الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة أمامها مهمة هامة جدا: ألا وهي الاستعراض والتقييم الموضوعيين للتقدم الذي أحرز في السنوات الخمس التي انقضت منذ اعتماد إعلان الموئل المتعلق بالمستوطنات البشرية في اسطنبول، بغية تحديد مبادئ توجيهية للتقدم مستقبلا على أساس تجربتنا على الصعيدين الوطني والدولي معا.

ومما له أهمية خاصة الآن، في مجال العولمة هذا، حيث تُبذل جهود نشطة للاتفاق على معايير لمستقبل تنمية هذه الظاهرة وهذه الجهود توفر توزيعا حقيقيا وعادلا لفوائد الاقتصاد الجديد بين البلدان وجميع قطاعات السكان.

وفي رأينا، أنه خلال السنوات الخمس الماضية، أنجز الكثير، ولكن من الواضح أن قدرا كبيرا لا يزال يتعين إنجازه.

وطاجيكستان مؤيد قوي لأهداف جدول أعمال الموئل. وتبذل جمهوريتنا مجهودا جبارا لتوفير السكن الملائم للجميع، ولتهيئة أحوال تتيح مشاركة المجتمع في السعي إلى إيجاد حلول للمسائل الرئيسية، ولتحقيق المساواة بين الجنسين.

غير أن بلادي تواجه صعوبات جمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل وهذا نتيجة للصراع المدني، الذي ترك عشرات الآلاف من المواطنين بدون مأوى، وأيضا نتيجة للانتقال إلى اقتصاد السوق، وساعد على تفاقم الأمر ما صاحب ذلك من تدهور اقتصادي وافتقار إلى الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، نفتقر إلى الموارد المالية الضرورية للاستثمار، وهي مشكلة بالغة الخطورة بالنسبة لنا. ومن ثم، فإن المساعدة الخارجية قطعا حيوية لبلادنا. وإننا نثمن عاليا النتائج التي تمخض عنها مؤتمر طوكيو للمانحين لطاجيكستان، المنعقد مؤخرا، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي، من أجل بناء السلام المستدام في طاجيكستان بعد انتهاء الصراع. ويحدونا الأمل في أن تؤدي نتائج اجتماع طوكيو إلى حفز التنمية في بلادي حتى يمكننا أن نشرع في عملية سلام مستقر.

وتنوي حكومة طاجيكستان أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق أهداف مؤتمر اسطنبول. وتتمثل أولوياتنا الكبرى الآن في تصفية آثار الصراع في المناطق الحضرية والشروع في تعمير الاقتصاد في مرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، نرى أن من المهم أن يكون من نتائج الدورة الاستثنائية هذه أن يتخذ المجتمع الدولي قرارا لمضاعفة الجهود لمساعدة البلدان التي عانت من الصراع في تحقيق التنمية المستدامة في مدنها والمراكز السكانية الأخرى. والسلام والتنمية المستدامة في طاجيكستان ليسا في صالح بلادي وسائر منطقة آسيا الوسطى برمتها فحسب، وإنما لصالح أوروبا وسائر المجتمع الدولي. ومن الأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية لسائر السكان، لا سيما القطاعات المستضعفة.

وتتضمن أهداف جدول الأعمال أيضا تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل والتعليم، إلى جانب تحسين وضع المرأة وحماية الأسرة والأمهات والأطفال. وعلى الرغم من الصعوبات التي صادفتها طاجيكستان خلال هذه المرحلة الانتقالية، فإنها بصدد صياغة آلية وطنية لكفالة تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق، لا سيما في مجال التعليم والعمل. وقد أعدت الحكومة برامج لمكافحة الفقر سيمكننا تنفيذها من حل عدد من المشاكل بما يتفق مع إعلان اسطنبول.

وثمة أولوية أخرى تتمثل في تعزيز نظام الرعاية الصحية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛ إذ أن تمتع الأفراد بالصحة هو أهم الشروط لتنفيذ أهداف مؤتمر اسطنبول. والتنمية المستدامة تتوقف على مقدرة البلدان على كفالة مستوى واف من الصحة. ويعاني نظام الرعاية الصحية من عدم كفاية التمويل ونقص الموظفين المؤهلين. كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية في المناطق المأهولة وانتشار الأوبئة، لا سيما الأمراض التي تنتقل عن طريق الماء. ونأمل من عقد المؤتمر المعني بالمياه العذبة في طاجيكستان هذا العام، أن يمكن المجتمع العالمي من صب اهتمامه على مسألة وصول مياه الشرب للجميع.

إن توفير المسكن اللائق للجميع ومسألة المستوطنات البشرية يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة لالتماس موارد تمويلية جديدة، خاصة من القطاع الخاص. ونرحب بالأحكام الواردة في الإعلان والمتعلقة بالمدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة.

وأود في الختام أن أؤكد على أنه رغم الصعوبات التي تواجهنا في تحقيق أهداف اسطنبول، فإننا نثق أنه بتوفر الحافز، والسياسات الوطنية المدروسة جيدا، والتضامن ودعم المجتمع الدولي، سيكون بوسعنا تهيئة الظروف اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناصر القدوة، رئيس وفد فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أريد أن أبدأ بإبلاغكم أن أعضاء الوفد الفلسطيني الآخرين، والقادمين من فلسطين، قد منعوا من الحضور والمشاركة في أعمال هذه الدورة الاستثنائية بسبب الإغلاق المفروض من قبل إسرائيل، قوة الاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. إننا، بالطبع، ندين ذلك بكل قوة.

وفي خطابنا الموزع، نتطرق لأهمية هذه الدورة في الفقرة الأولى من الخطاب، وأهمية استكمال تنفيذ جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول في الفقرة الثانية. ونتطرق في الفقرة الثالثة لأبرز المشاكل القائمة، خاصة في الدول النامية، مع إشارة خاصة لأفريقيا. أبدأ الآن بقراءة الخطاب من الفقرة الرابعة، حول الوضع الفلسطيني:

”إن شعب فلسطين يعاني أيضا من العديد من المشاكل التي تواجه الشعوب الأخرى، وخاصة في الدول النامية. ولكنه يواجه مشكلة أخرى خاصة ومحددة، تتطلب منا حلا عاجلا. فمنذ ٣٤ عاما والشعب الفلسطيني يرزح تحت وطأة الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي. والسياسات والممارسات والإجراءات القمعية التي تنتهجها سلطة الاحتلال، تؤثر سلبا على كافة مظاهر الحياة الفلسطينية، بما في ذلك النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتهدد وجود الشعب الفلسطيني وبقاءه“.

وفي هذا المجال، فإن أكثر المسائل خطورة يتمثل في استعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال نقل السكان المدنيين التابعين لسلطة الاحتلال إلى الأرض المحتلة، وبناء المستعمرات الإسرائيلية ومواصلة مصادرة الأراضي الفلسطينية. وحتى يومنا هذا، تواصل سلطة الاحتلال بناء وتوسيع المستعمرات ونقل المزيد من المستعمرين إليها، وبناء الطرق الالتفافية ومصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية والموارد الطبيعية من أجل هذه الأنشطة التي تعتبر غير قانونية وفقا للقانون الدولي.

وقد استهدفت هذه الأنشطة الاستعمارية تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية والتركيب الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة. واليوم، هناك أكثر من ٢٠٠ مستعمرة إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. وعلى الرغم من وجود عملية السلام، لم توقف حكومة إسرائيلية واحدة هذه الأنشطة غير القانونية. إن النتائج الحالية وفي المدى الطويل لهذه الممارسات الإسرائيلية تلحق ضررا بالغا وخطيرا بالأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك أية فرص للسلام في المنطقة.

إن تأثر الأنشطة الاستعمارية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل يبدو أكثر حدة في القدس الشرقية المحتلة. إذ تقوم الحكومة الإسرائيلية هناك بمصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء وتوسيع المستعمرات بدرجة محمومة على مدى عقود عديدة، متجاهلة تماما القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفضلا عن تغيير الحدود البلدية للمدينة، فإن ممارسات سلطة الاحتلال الهادفة إلى تهويد المدينة، أدت إلى تغيير الطبيعة الجغرافية والتركيبة الديموغرافية لمدينة القدس كما أثرت على الشكل التاريخي والثقافي للمدينة.

وهناك مسألة أخرى مرتبطة بالمستوطنات البشرية ذات أهمية بالغة في الهم الفلسطيني على مدى العقود السابقة، وهي قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. فعدد اللاجئين الفلسطينيين يقارب الآن ٣,٨ مليون شخص، وهم يشكلون أكبر حالة لاجئين في العالم من حيث العدد والفترة الزمنية. وهم يعيشون في مخيمات وملاجئ كان من المفروض أن تكون لفترة مؤقتة في انتظار عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم. ولأكثر من ٥٣ عاماً وهؤلاء اللاجئون يعيشون في أماكن ضيقة ومزدحمة، ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية مثل الأنظمة الصحية السليمة والطرق المرصوفة، محاطين ببنية تحتية متخلفة ومتهدمة.

وفي الواقع فإن مخيمات اللاجئين في غزة تعد من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم. علاوة على ذلك، فان معدلات الفقر والبطالة التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين مرتفعة للغاية، وهي مستمرة في الارتفاع بشكل كبير، وخاصة خلال هذه الفترة العصيبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال.

ونتطرق في كلمتنا أيضاً، كما ترون بين أيديكم، لممارسات قوة الاحتلال خلال الفترة الأخيرة، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي، والنتائج الفادحة المترتبة على هذه الممارسات.

نود خلال هذه الدورة الخاصة أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً الحاجة إلى أن يكرس المجتمع الدولي المزيد من الجهود للإسراع في عملية حل القضية القائمة والمأساوية لشعب فلسطين وبذل الجهود لإيجاد حلول للعديد من المشاكل التي لا تزال تعيق تنفيذ إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل، وخاصة القضاء على الفقر والتمييز وتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتأمين

الاحتياجات الأساسية، مثل التعليم والتغذية وزيادة معدل الحياة والعناية الصحية، وخاصة المأوى الملائم للجميع.

إن الخطوة الأولى والأكثر إلحاحا وأهمية بالنسبة لنا في هذا الصدد هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.